

سَبِيلُ اللَّهِ

"قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ
عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي"

صدق الله العظيم

موجز في

أحكام الطهارة والصلاة

المكتور

محمد وفا

مدرس الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق - جامعة أسبوط

سَبِيلُ اللَّهِ

فُتِلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ
عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي
صدق الله العظيم

موجز في

أَحْكَامُ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ

إعداد

الدكتور : محمد علي عبد الرحمن وفا

المدرس بكلية الحقوق : جامعة أسيوط

مطبعة الكيلاني

البريد المسجل : رشاد كامل كيلاني

٢٢ شارع غيط العدة - بابي الخليل

ت ٩١٨٥٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
سيد المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .
وبعد ..

فهذه أحكام مختصرة في أحكام الطهارة والصلاة ،
أعدناها على عجل من أمرنا ، وما تلك إلا بداية
للتزود من علم الفقه .

وننصح المسلمين والمسلمات بالتزود من علم الفقه ،
وخصوصاً من كتب السلف ، وكتب الأئمة الأربعة
- رضوان الله عليهم - كل بقدر استطاعته ، وكل
بقدر فهمه ، وكل بقدر همته .

اعلم أن تَعَلَّمَ الفقه فَرَضٌ عَيْنٌ على كل مسلم ،
لأنه ما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب ،

لأن علم الفقه وسيلة إلى العبادات السليمة والقبولة ،
وكون أن المسلم يعبد الله على وجه صحيح ، هذا أمر
مفروض عليه .

وفضل علم الفقه فضل كبير ، وفائدته فائدة عظيمة .
انظر معى إلى تلك الأحاديث الشريفة التي رويت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لتعلم هذه
الفائدة ، وذلك الفضل .

عن معاوية رضى الله عنه ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » (١) .
وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطان من
ألف عابد » (٢) .

(١) رواه البخارى ومسلم .

(٢) رواه الترمذى وابن ماجه .

وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « ما عُبِدَ اللهُ بشيءٍ أفضل من فقه في دين ،
ولَفَقِيهِ واحدٌ أشَدَّ على الشيطان من ألف عابد ،
ولكل شيءٍ عِمَاد . وعماد هذا الدين الفقه » (١) .



ولقد راعينا في هذا الموجز ثلاثة أمور :
الأول : حسن العرض ، سهولة الأسلوب ،
تنسيق الفقرات والعبارات ، وسلسلتها بأرقام متسلسلة
حتى يسهل على القارئ الفهم والاستيعاب .
الثاني : لم نشأ أن نذكر أدلة الأحكام الموجودة
في هذا الموجز رغبة في الاختصار ، وحتى يسهل
على القارئ معرفة الحكم الشرعي مبسطاً ؛ حيث إن
هذه المذكرة موضوعة لبداية التزود من علم الفقه .

(٢) رواه الدارقطني والبيهقي

واعلم أن كل الأحكام المشتملة عليها هذه المذكرة لها دليل : إما من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ، ومن أراد معرفة ذلك فليرجع إلى مراجع الفقه في المذاهب الأربعة ، وسنذكر بعضها في نهاية المذكرة .

الثالث : اعتمدنا في أحكام هذه المذكرة أساساً على مذهب الإمام الشافعي ، والإمام أبي حنيفة النعمان - رضي الله عنهما - وراعيهما أن نخرج من خلاف الأئمة ما وسعنا ذلك ، ويشترط ألا يجد المسلم حرجاً في ذلك ، ولكن ننصح أن الأفضل للمسلم أن يتبع مذهباً معيناً ، طالما وسعه ذلك ، فقد كانت هذه طريقة سلف الأئمة من العلماء الجهابذة . فهؤلاء مع سعة علمهم ، وتبجّرتهم في العلوم الشرعية ، كانوا من أصحاب المذاهب مثل الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ صاحب شرح صحيح مسلم ، فقد كان شافعي المذهب ، ومثله الإمام أبو حامد

الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ صاحب الإحياء ، والإمام
القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ صاحب التفسير ، فقد كان
مالكي المذهب ، والإمام السرخسي شمس الأئمة
المتوفى سنة ٤٨٣ هـ صاحب المبسوط فقد كان حنفي
المذهب ، والإمام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ ، فقد
كان حنبلي المذهب ، ومثله تلميذه الإمام ابن القيم
المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

وهناك كتب عديدة مؤلفة في تراجم علماء
الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة يعلمها من له
صلة بها .

والعلامة الهندي ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٧٦ هـ
رسالة سماها (عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد) .
وفيها أكد على ضرورة الأخذ بالمذاهب الأربعة المعروفة ،
وفيها بيّن نفع الأخذ بها ونصاد الإعراض عنها .
فليرجع إليها من شاء .

ولا يقولنَّ قائل : إني أتبع الكتاب والسنة ،
ومالي وهؤلاء .

فاعلم - يا من تقول هذا - أنك على خطأ كبير ،
فلو تتبعت سِير هؤلاء الأئمة وفتاويهم ، لوجدتهم
أحرص مني ومنك في الأخذ بكتاب الله وسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ؛ ولوجدتهم أفهم مني ومنك لكتاب
الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوتوا من
العلم والورع والزهد ما قلنا نجد لإنساناً في هذا الزمان
يصل إليه ، إن قلنا بإمكان الوصول ..

فوقفتُ الله وإياك إلى الفهم الصحيح ، والعمل
السليم .

والله نسأل أن نكون قد أحسنّا العرض والبسط
في ذلك الموجز ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ..
إنه سميع مجيب .

كوبرى القبة في ٢٧ جادى الآخرة سنة ١٤٠٠ هـ

دكتور محمد وفا

باب : الطهارة

تنقسم الطهارة إلى قسمين :

الأول : طهارة من الحدث (وتختص بالبدن) ،
وهي ثلاثة أصناف : (الوضوء) ، (الغسل) وبديل منهما
وهو (التيمم) .

الثاني : طهارة من الخبث ، أي النجاسة ، وتكون
في البدن والثوب ، والمكان .

مبحث أقسام المياه

تنقسم المياه إلى ثلاثة أقسام :

طهور ، وطاهر غير طهور ، وممتنع .

أما القسم الأول وهو الطهور :

أي الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، فهو كل ماء نزل
من السماء أو نبع من الأرض باقياً على أصل خلقته ،

لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة وهي : (اللون أو الطعم ،
أو الرائحة) ، وكذا ماء الأنهار والعيون والآبار والبحار ،
وما ذاب من ثلج أو جليد .

وقد يتغير الماء بما لا يغيّر طهارته ، فمن ذلك
تغير أوصافه كلها أو بعضها بسبب المكان الذي
استقرّ فيه أو مرّ به ، كأن استقرّ أو جرى على بعض
المعادن ، وكذلك تغير بعض أوصافه كلها أو بعضها
بطول مكثته ، أو بما تولّد فيه من سمك ؛ وما يمسر
الاحتراز عنه كالتبن وورق الشجر الذي تلقّيه الرياح
في بثر أو عين ، ومن ذلك تغيره بتراب طاهر ؛ بشرط
أن لا يخرج عن رفته وسيلانه ؛ بحيث لا يسمّى ماء ؛
ومن ذلك تغيره بما جاوره كحقيقة ملقاة بشاطئ الماء
وتغير الماء بريحتها .

حكم هذا النوع :

هذا القسم من المياه يجوز به إزالة الحدث ؛ سواء كان أصفر ويكون بالوضوء ، أو أكبر ويكون بالنسل . وكذلك إزالة الخبث أى النجاسة .

وأما القسم الثانى من المياه :

فهو الطاهر غير الطهور ، وهو ثلاثة أنواع : أحدها الماء الطهور فى الأصل إذا خالطه طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة غير ما ذكرنا سابقا (١) .

ثانيها : الماء المستعمل ، وهو ما استعمل فى رفع الحدث .

ثالثها : ما أخرج من نبات الأرض بملاحي كماء الورد والزهر ، أو بغيره كماء البطيخ .

(١) أى الطاهر الذى إذا خالط الماء لا يخرج منه عن طهوريته .

حكم هذا النوع :

وهذا القسم من المياه لا يجوز به رفع الحدث ،
ويجوز به رفع الخبث ، والأفضل استعمال الماء الطهور
في رفع الخبث .

وأما القسم الثالث :

فهو الماء « المتنجس » . وهو نوعان :

الأول : ما كان طهورا في الأصل وحلت فيه
نجاسة غيّرت أحد أوصافه الثلاثة ، قليلا كان أم كثيرا .
الثاني : ما كان طهورا في الأصل قليلا ، وحلت
به نجاسة لم تغير أحد أوصافه .

أو بمعنى آخر : الماء إذا كان قليلا وحلت فيه
نجاسة تنجس الماء في الحال ، بصرف النظر عن تغير
أحد أوصافه الثلاثة أو عدم تغييرها . أما إذا كان
كثيرا وحلت فيه نجاسة فلا يتنجس ؛ إلا إذا تغير
أحد أوصافه الثلاثة كلها أو بعضها .

أما من ضابط القليل والكثير ، فالماء الكثير :
 كماء البحر والأنهار والترع والمجاري الزراعية ، ومنه
 الماء الراكد في الأحواض المربعة البالغة مساحتها عشرة
 أذرع في عشرة أذرع بذراع العامة ، والأحواض المستديرة
 البالغ مقياس محيطها ستة وثلاثين ذراعا ، والمدار
 في عمقها على أن أرضها لا تنكشف بالاغتراف منها ،
 أما الماء القليل فما عدا ذلك .

حكم هذا النوع :

وهذا القسم من المياه لا يجوز به رفع الحدث
 أو الخبث ، بل هو محتاج إلى ماء طهور أو طاهر
 ليظهره إذا أصاب بدن أو ثوب أو مكان المصلى .

مبحث النجاسة

النجاسة في اللغة :

اسم لكل مستقذر . والفقهاء يقسمون النجاسة
 قسمين : حكيمة وحقيقية :

فالحكمية هي الحدث الأصفر والأكبر ، وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء ، أو البدن كله ، يزيل الطهارة بعضها أو كلها .

والحقيقية : هي الخبث وهو كل عين مستفجرة شرعا .

ومن أنواع النجاسة :

١ - ميتة الحيوان البرى غير الآدمى - إذا كان له دم ذاتى يسيل عند جرحه ، بخلاف ميتة البحر كالسمك ، وبخلاف ميتة الآدمى ، وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم ذاتى يسيل عند جرحه كالجراد ، فهذه الثلاثة الأخيرة طاهرة .

٢ - أجزاء الميتة التى تحملها الحياة كاللحم والجلد ، أما ما لا تحملها الحياة فإنها طاهرة كالظفر والمنقار والمخالب والشعر ، إلا شعر الخنزير فإنه نجس ، لأن الخنزير نجس العين ، كما سيأتى .

٣ - الدم بجميع أنواعه إلا السكبد والطحال ،
وكذا دم الشهيد^(١) ما دام عليه ، وما بقي في اللحم
الذبوحة ذبحاً شرعياً أو عروقه ، ودم السمك والقمل
والبرغوث والبق . فهذه الدماء كلها طاهرة .

٤ - القيح ، وهو (اللدة) التي يخالطها دم .

٥ - الصديد ، وهو ماء الجرح الدقيق المختلط بدم
وما يسيل من القروح ونحوها .

٦ - الخنزير وكل ما يتولد منه ، وكل ما ينفصل عنه .

٧ - لعاب الكلب ونخاطه وعرقه ودمعه .

٨ - فضلة آدمى من بول وبراز .

٩ - فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالخار

والبقل ، أما فضلة ما كَوَّل اللحم إن كان مما يزرق^(٢)

ن الهواء كالحمام والمصنور ففضلته طاهرة وإلا فنجسة

كفضلة الدجاج والبط الأهلي والأوز .

(١) والمراد بالشهيد شهيد القتال . (٢) زرق الطير خرؤه .

١٠ — مَنِيّ الآدمي وغيره ، وهو ماء يخرج عند اللذة بجماع ونحوه ، وهو من الرجل أبيض غليظ ، ومن المرأة أصفر رقيق .

١١ — المَذَى والوَدَى ، والمَذَى ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها ، والودى ماء أبيض ثخين يخرج عقب البول غالباً .

١٢ — السكر المائع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو غيره . أى سواء كان خمرًا أم نبيذًا أم « بيرة » .

١٣ — القيء والقلس ، والقيء الطعام الخارج من المعدة بعد أن وصل إليها ، والقلس الماء الذى تقذف به المعدة عند امتلائها .

١٤ — البيض الفاسد — بأن صار دماً أو فرخاً ميتاً — أما إذا تعفن فقط فإنه طاهر .

١٥ — ما انتقل من حي ميتة نجسه إلا الأجزاء
التي سبق استئناؤها في الميعة كالشعر والظفر والمقار.

حكم إزالة النجاسة :

يجب إزالة النجاسة عن بدن المصلي وثوبه ومكانه ،
إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته أو عسر الاحتراز منه .

ومن أمثلة المحفو عنه من النجاسة :

١ — قدر الدم البغلي : ويقدر بمساحة الماء إذا
استقر في مقعر السكف إذا كانت النجاسة رقيقة ،
وبزنة عشرين قيراطاً (١) إذا كانت النجاسة كثيفة .

٢ — ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ، والطبيب
للعالج للجروح ، ويندب لهما إعداد ثوب للصلاة .

(١) زنة القيراط في زماننا تساوي (خروبة) : بكرة من بنور
الخروب المتوسطة ، والخروبة أربع قمحات من القمح البلدي
القديم .

٣ - ما يصيب ثوبه أو بدنه من بول أو روث خيل أو بقال أو حمير إذا كان ممن يباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيعنى عنه لشقة الاحتراز .

٤ - أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئاً منها ، فيتملق برجله أو فمه ثم يقع على ثوبه أو بدنه لشقة الاحتراز ، أما أثر النمل فلا يعنى عنه لقدرته .

٥ - طين الشوارع المختلط بالنجاسة ، المحققة أو المظنونة ؛ بأن ييقن وجودها أو غلب ظنه وجودها . أما إذا شك في وجودها بالطين فالطين طاهر لا نجس . وإنما يعنى عن ذلك الطين النجس بشروط ثلاثة :

(أ) أن لا تظهر عين النجاسة .

(ب) أن يكون المار محترزاً عن إصابتها بحيث لا يركض ذيل ثيابه ولا يتفرض رشاش ماء .

(ج) أن تصيبه النجاسة وهو سائر أو راكب .
أما إذا سقط فيها فتلوث ثيابه فلا ينفى عن ذلك
لندرة الوقوع .

٦ - خروء البراغيث ولو كثر .

٧ - بخار النجس وغباره ؛ فلو مرت الريح بالنجاسة
وأصاب الثوب لا يضر ، وإن وجدت رائحتها به ،
وكذا لو ارتفع غبار النجس فأصاب شيئاً ، لا يضر .

٨ - رشاش البول إذا كان دقيقاً كرؤوس الإبر
بحيث لا يرى .

٩ - مائع تنجس بموت ما سقط فيه مما لا دم له
سائل كمنحل ونحل ؛ فيؤكل ذلك المائع المتنجس .

كيفية إزالة النجاسة

١ - طهارة الثوب :

يطهر الثوب المتنجس بفعله ولو مرة ، متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جارٍ ، أو صبَّ عليه الماء ، أما إذا غسل في وعاء ، فإنه لا يطهر إلا بفعله ثلاثاً ، بشرط أن يمصر في كل واحدة منها . وإذا صبغ الثوب ببنجس ، يطهر بانقصال الماء عنه صافياً ولو بقي اللون ، إذ لا يضر بقاء الأثر كلون أو ربح في محل النجاسة إذا شق زواله .

وضابط المشقة في ذلك هي : أن لا يزول بالعتِّ بالماء ثلاث مرات ، وأن يحتاج في إزالته لغير الماء كالصابون ونحوه . أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الناسل طهارة محلها بلا عدد ؛ ويقدر إِمُوسَسُوسٍ بثلاث غسلات يمصر الثوب في كل واحدة منها .

٢ - طهارة المكان :

ويطهر المكان (وهو الأرض) بصب الماء الطاهر عليها ثلاثاً ، ويحذف في كل مرة بخرقه طاهرة ، وإذا صب عليها ماء كثير بحيث لا يترك للنجاسة أثراً ، طهرت . وتطهر الأرض بالجفاف ، فلا يجب في تطهيرها الماء .

٣ - طهارة البدن :

يطهر البدن بزوال عين النجاسة في الرئية ، وبغلبة الظن في غيرها .

٤ - طهارة الأواني المتنجسة :

الأواني للنجاسة ثلاثة أنواع : فخار ، خشب ، حديد ونحوه . وتطهيرها على أربعة أوجه :
حرق ، نحت ، مسح وغسل ، فإذا كان الإناء من فخار أو حجر وكان جديداً ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يطهر بالحرق . وإن كان قديماً يطهر بالفسل على النحو السابق .

وإن كان الإناء من خشب ، فإن كان جديداً يطهر
بالنعت ، وإن كان قديماً يطهر بالفصل .

وإن كان الإناء من حديد أو نحوه كالنحاس
والزجاج والرصاص ، فإن كان صقيلاً ناعماً يطهر بالمسح ،
وإن كان خشناً غير صقيل يطهر بالفصل .

● — طهارة باقى المائعات والجامدات :

وأما المائعات المتنجسة (كالزيت والسمن) فإنها
تطهر بصب الماء عليها ورفعها ثلاثاً ، أو توضع فى إناء
مشقوب ثم يصب عليه الماء ، فيعلو الدهن ويحركه ،
ويفتح الثقب إلى أن يذهب . وإن كان هذا المائع
جامداً يقطع منه الجزء المتنجس وما حوله ويطرح .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه بأن يدخل من جانب
ويخرج من جانب آخر ؛ أو يصب الماء الطهور عليه
حتى تذهب أوصاف النجاسة .

ويطهر مَنِيّ الآدمي بالفَرْك إن كان يابساً ، والفعل
إن كان رطباً . ولا يضر بقاء أثره بعد الفرك ؛
ولأنما يطهر بالفرك إذا نزل من مستنقع بماء لا بحجر ،
فإذا استنجدى الآدمي بحجر يجب غسل المنيّ ، سواء كان
يابساً أم رطباً .

ويطهر الخف والفعل بالحك بشرط أن تكون
التجاسة ذات جرم ؛ ولو كانت رطبة كالعذرة والدم .
أما إذا كانت التجاسة ليست ذات جرم فإنه يجب
غسلها ولو بعد الجفاف .

وطهارة الجلود : (الدبغ) .

والدبغ هو تعريض الجلد للهواء والشمس بعد وضع
مادة لازعة عليه كالمُح ، لتذهب رطوبة الجلد وفضلاته
حتى لا يبتن .

ويطهر الخمر بصيرورته خَلّاً ، ودم الغزال
بصيرورته مِنسكا . وحرق التجاسة بالنار ؛ طهارة لها .

مبحث قضاء الحاجة والاستنجاء

آداب قاضى الحاجة :

١ - أن يدخل بيت الخلاء بالرجل اليسرى ،
والخروج بالرجل اليمنى ، بمكس ما يفعل إذا دخل
وخرج من المسجد .

٢ - أن يقول قبل دخوله :
(بسم الله . أعوذ بالله من الخَبَثِ والخبائث) .
فإذا أراد قضاء الحاجة في غير بيت الخلاء
كالصحراء ، فإنه يأتي بالتسمية والتعوذ عند تشمير
ثيابه قبل كشف عورته .

٣ - أن يقول عند انصرافه من قضاء حاجته :
(غُفرانك . الحمد لله الذى أذهب عني الأذى
وهاتانى) .

٤ - أن يعد ما يزيل به النجاسة من ماء أو
جر أو نحوه .

٥ - أن يقضى حاجته جالساً فلا يقضيها قائماً .

٦ - أن يختار لقضاء حاجته مكاناً مناسباً - إن لم
يكن هناك مكان معدّ - ويشترط في المكان : الآتي :

(أ) ألا يكون نجساً لثلاً ينجسه .

(ب) ألا يكون صلباً لثلاً يتطاير رشاش البول
عليه .

(ج) ألا يكون به ثقب ، لثلاً يخرج منه ما يؤذيه .

(د) أن يكون بعيداً عن أعين الناس حتى لا يراه

أحد ، ولا يسمع صوت ما يخرج منه ولا يشم ريحه .

(هـ) أن يكون خالياً مما يؤذيه .

٧ - لا يلتفت بعد جلوسه لثلاً يرى ما يفزعه

فيقوم فيتنجس .

٨ - أن يرفع ثوبه تدريجياً ليستمر ستر عورته إلى أن يجلس حتى لا يكشف عورته . بلا ضرورة ، فإن كانت بحضرة من يحرم عليه رؤية عورته وجب الستر .

٩ - أن يجلس معتمداً على رجله اليسرى مع رفع عقب رجله اليمنى وتفريج فخذه ، لأن ذلك أعون على خروج الخارج .

١٠ - أن يغطي رأسه حال قضاء حاجته وحال الاستنجاء والاستجمار ، حياء من الله والملائكة .

١١ - أن يستنجي بيده اليسرى تسكريماً لليمنى ، وأن يبل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى لئلا يشتد تعلّق النجاسة بها ، ويفصل يده اليسرى بمسد الفراغ بشيء منظف كالصابون .

١٢ - أن يسترخى قليلاً عند الاستنجاء

١٣ - أن يقدم قُبْلَه في الفصل ، ثم يفصل دُبْرَه ؛
إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بَوْلُه إذا مس دُبْرَه ،
فحينئذ يقدم دِبْرَه .

ما يحرم على قاضى الحاجة :

يحرم على قاضى الحاجة في مرحاض أو قضاء :
الآتى :

١ - قراءة القرآن من حين دخول مكان قضاء
الحاجة إلى أن يخرج منه . وأما في القضاء فيحرم
حال قضاء الحاجة أو الاستنجاء أو الاستجمار
إلى أن يفارق الحل .

٢ - أن يدخل بمصحف أو بعضه ولو آية ،
إلا إذا خاف عليه الضياع فإنه يجوز .

٣ - أن يقضى حاجته فوق قبر .

٤ - استقبال القبلة أو استدبارها في قضاء
جلا حائل .

٥ - أن يقضى حاجته في الماء الراكد إن كان
قليلاً ، فإن كان كثيراً كره كراهة تحريمية ،
وأما الجاري فإنه يكره تنزيهاً ، وكل ذلك ما لم يكن
الماء موقوفاً أو مملوكاً للغير ولم يؤذن فيه .

مكروهات قاضى الحاجة :

يكره لقاضى الحاجة الآتى :

١ - أن يقضى حاجته في موارد الماء ، ومحل
حرور الناس ، ومكان ظلهم ، وكذلك مواضع اجتماع
الناس لهدف شمس أو ضوء قر .

٢ - أن يقابل مهبّ الريح ، لئلا يُردّ عليه
رشاش بوله فيتنجّس .

٣ - أن يتكلم إلا لحاجة كطلب ما يزيل به النجاسة .

٤ - أن يستقبل عين الشمس والقمر ، لأنهما من آيات الله الباهرة .

٥ - أن يذكر الله بلسانه بغير القرآن ، من حين دخول المرحاض إلى أن يخرج منه . أما ذكر الله بالقرآن فيحرم كما تقدم .

٦ - أن يعمل ورقة أو خاتم مكتوب فيه اسم الله ، إلا إذا كان مستوراً أو خاف عليه من الضياع .

٧ - أن يقضى حاجته تحت شجرة مثمرة ، أو شأنها أن تثمر .

٨ - إطالة المكث بلا حاجة .

٩ - النظر إلى عورته بلا حاجة .

الاستبراء :

الاستبراء أن يخرج ما بقي في المخرج من بول أو غائط حتى يظلب على ظنه أنه لم يبق في المخرج شيء .
ومن اعتاد في ذلك شيئاً فليفعله ؛ كقيام أو مشي أو تفحنح أو غير ذلك .

الاستنجاء والاستجمار :

ويجب بعد الاستبراء الاستنجاء ، وهو غسل ما تلوث به المخرج من النجاسة الخارجة منه ، أو مسحه بالأحجار ونحوها مما ينقى . ويسمى المسح بالأحجار ونحوها استجماراً ، ويكفي الاقتصار على أحدهما .
والماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها ، أما الحجارة ونحوها فلا يزيل إلا عين النجاسة فقط ، ويندب الجمع بينهما ، فيمسح أولاً بالأحجار ونحوها مما يخفف النجاسة بإزالة عينها ؛ ثم يفسل بالماء لإزالة أثرها .

شروط الحجر ونحوه مما يستجبر به :

يشترط فيما يستجبر به ، الآتى :

- ١ - أن يكون مأبساً كحجر وفطن .
- ٢ - أن يكون طاهراً ؛ فلا يصح بمجنس .
- ٣ - أن يكون قالماً للنجاسة ، فلا يصح بغير قالم كالأملس والرخو .
- ٤ - أن يكون غير مبتل ؛ فإن كان مبتلاً فلا يجزئ .
- ٥ - أن يكون غير محترم شرعاً ، فلا يصح بمحترم كما كول الآدمى . ومن المحترم شرعاً الكتاب ؛ لأن للحروف حرمة .
- ٦ - أن يكون غير منهى عنه ، فلا يصح بالمنهى عنه كالعظم والروث .

٧ - ألا يكون حقاً للغير ، فإن كان حقاً للغير
- سواء كان موقوفاً أم ملكاً لغيره - فيحرم الاستتجار
به كالجدار الموقوف أو المملوك للغير .

٨ - ألا يكون مؤذياً ، فلا يجوز بما له حد
كسكين وزجاج .

وكل ما حرم الاستتجار به أو نهى عنه ، إن
استجر به وحصل الإنقاء - أجزأ مع الإنم .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن
ثلاث مسحات ، بعمّ الحل بكل مسحة ، ولو بثلاثة
أطراف حجر واحد ، فلا يكفي أقل من ثلاثة
ولو أتى الحل ، وإذا لم يحصل الإنقاء بالثلاثة ، زيد
عليها ما يحصل به الإنقاء ؛ بحيث لا يبقى من النجاسة
إلا أثر لا يزيله إلا الماء .

والخارج الذي يزال بالحجر ونحوه يشترط فيه شروط ،
فإذا فقد أى شرط منها ، تمين الاستنجاء بالماء .

وشروط الخارج هي :

- ١ - ألا يكون جافاً لأنه لا يفيد الحجر في إزالته .
 - ٢ - ألا يطرأ عليه نجس آخر أجنبى أو طاهر غير العرق .
 - ٣ - ألا ينتشر على المخرج كثيراً .
- والانقشار الكثير أن يزيد على ماجرت العادة بتلوينه .

مبحث الوضوء

- الوضوء طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة .
- بعضها يغسل وبعضها يمسح .
- وللوضوء فرائض وصنن ومكروهات ونواقض ،
- على التفصيل الآتى :

أولاً : فرائض الوضوء :

- ١ - النية . وهى قصد الفعل ، ومحلها القلب ،
- تكون فى ابتداء الوضوء ، فلو تقدم غسل بعض لأعضاء عليها لم يصح تطهيره ، ووجب إعادته بعدها .

٢ - غسل الوجه مرة واحدة تعم من منبت الشعر إلى أسفل الذقن طولا ، ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضا .

٣ - غسل اليدين مع اللفين مرة واحدة تعم .

٤ - مسح ريع الرأس .

٥ - غسل الرجلين مع الكعبين مرة واحدة تعم .

والكعبان : المظان البارزان في أسفل الساق فوق القدم .

ويجب إزالة كل حائل يمنع وصول الماء إلى بشرة الإنسان كالدھون والشحوم والأوساخ المتجمدة .

٦ - ترتيب الأعضاء حسب المذكور سابقا .

معنى فرائض الوضوء :

أى الأفعال التى إذا تركت عمدا أو سهوا لا يصح الوضوء .

ثانيا : سنن الوضوء :

من سنن الوضوء :

- ١ - التسمية في ابتداء الوضوء ، وهي أن يقول :
- « بسم الله الرحمن الرحيم » .
- ٢ - غسل اليدين إلى الرسغين .
- والرسغ مفصل الكف .
- ٣ - استعمال السواك قبل الوضوء .
- ومن لا أسنان له يستاك بأصابعه .
- ٤ - المضمضة ثلاثا .
- وهي إدخال الماء في الفم ثم طرحه .
- ٥ - الاستنشاق ثلاثا .
- والاستنشاق هو جذب الماء إلى داخل الأنف بنفسه
- ثم نثره .
- والاستنثار هو طرح الماء من الأنف بالنفس ؛
- بأن يضع أصبعيه : السبابة والإبهام ؛ من يده اليسرى

على أهل مارن (١) الأنف ، عند نثر الماء ؛ لأنه أرى
في النظافة .

٦ - التيامن : أى البدء باليمين .

٧ - غسل الأعضاء ثلاثا .

٨ - مسح كل الرأس مرة .

٩ - مسح الأذنين مرة ظاهرا وباطنا مع صماخيه .

وكيفية ذلك أن يدخل طرفى سبابتيه فى صماخيه

ويضع إبهاميه خلفهما ويثقى أصبعيه - السبابة والإبها

ويديرهما حتى يعم مسحهما ؛ ظاهرا وباطنا .

وإن مسحهما بأى كيفية أخرى جاز .

١٠ - الموالاة وهى المتابعة بين الأعضاء المذكور

بحيث لا تتخلل بين العضوين مسافة يجف فيها الأ

عند اعتدال الزمان والمكان .

١١ - تدليك الأعضاء .

(١) وهو مالان من الآف .

١٢ - تحريك الخاتم الواسع ، أما الضيق فلا بد من تحريكه .

١٣ - تحليل أصابع اليدين والرجلين ، إن لم يتوقف عليه وصول الماء إلى خللها . فإن توقف كان فرضا .

وكيفيته في اليدين أن يحمل باطن إحداهما على ظهر الأخرى ، مع إدخال أصابع إحداهما بين أصابع الأخرى . وكيفيته في الرجلين أن يضع خنصر يده اليسرى بين كل أصبعين من أصابع رجله اليسرى ، من خنصر رجله اليمنى ، متهيبا بخنصر رجله اليسرى من أسفل رجله .

١٤ - تحليل شعر اللحية الفزيرة .

وكيفية التحليل : أن يأخذ بيده اليمنى كفا من ماء جديد ، ثم يضع باطنها أسفل لحيته من جهة صدره ، ثم يفرق بها الشعر إلى أعلاها .. أما اللحية

الخفيفة وهي التي يظهر الجلد تحتها ؛ فإن تخليلها واجب حتى يصل الماء إلى ما تحت الشعر ، فيحرك شعره ويحركه حتى يصل الماء إلى الجلد .

١٥ - البداءة بمقدم الأعضاء ؛ بأن يفسل الوجه من أعلاه إلى أسفله ، واليدين من الأصابع إلى المرفق ، ويمسح الرأس من منابت الشعر إلى أعلاه ، ويفسل الرجلين من أطراف الأصابع إلى الكعبين .

١٦ - إطالة الغُرة في الوجه ، والتَّحجيل في اليدين والرجلين .

والغرة بأن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب ؛ بحيث يفسل شيئاً من صفحتي العنق ومقدم الرأس في الوجه .

والتحجيل بأن يزيد في غسل اليدين ؛ بأن يفسل شيئاً من عضديه ، ويزيد في غسل الرجلين بأن يفسل شيئاً من ساقيه فوق الكعبين .

١٧ - الشرب من بقية ماء الوضوء .

١٨ - تقول بعد فراغك من الوضوء :
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله . اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين .

١٩ - تقول أثناء الوضوء : اللهم اغفر لي ذنبي ،
وسّع لي داري ، وبارك لي في رزقي .

٢٠ - عدم نفض يده من ماء الوضوء .

معنى سنن الوضوء :

أي الأفعال والأقوال التي إذا تمت كان الوضوء
كاملاً ، وإذا فاتت كان الوضوء ناقصاً ،
ولكنه صحيح .

ثالثاً : مكروهات الوضوء :

- ١ - لطم الوجه أو غيره بالماء .
- ٢ - الإسراف والتقطير في استعمال الماء .
- ٣ - الزيادة على الثلاث في العضو المفسول ، وعلى المرة الواحدة في العضو المسوح .
- ٤ - مسح الرقبة بالماء ؛ لأنه غُلُوٌّ في الدين وتشديد فيه .
- ٥ - الوضوء في مكان نجس ، كمكان قضاء الحاجة .
- ٦ - الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله - سبحانه وتعالى - إلا الحاجة .
- ٧ - الاستعانة بالغير في تطهير أعضاء الوضوء .
- أما الاستعانة بالغير في تحضير الماء فلا شيء فيه .
- ٨ - مبالغة الصائم في الضمضة والاستنشاق مخافة أن يفسد صومه .
- ٩ - ترك سنة من سنن الوضوء السابقة .

معنى مكروهات الوضوء :

أى الأفعال والأقوال التى إذا تركت كان الوضوء كاملاً ، وإذا تمت كان الوضوء مكروهاً ولكنه صحيح .

رابعاً : نواقض الوضوء :

وهى :

١ - خروج شئ من أحد السبيلين ، سواء كان معتاداً كالبول والبراز والريح ، أو غير معتاد كاللورد والخصى .

٢ - الخارج من غير السبيلين كالدم والقيح والصديد . وكل نجس خرج من غير القبيل والهدبر فإنه ينفق الوضوء .

٣ - السكر والإغماء والجنون ، لأنه قد يترتب على ذلك خروج شئ من أحد السبيلين .

٤ - النوم على هيئة المضطجع ، أو المتكئ
على أحد وركبيه . أما إن نام بغير هذه الحالة ،
بأن نام قاعداً أو واقفاً أو راکماً أو ساجداً
فلا يقض وضوؤه .

٥ - مس الذكر بلا حائل ، وكذا حلقة الدُّبر
أو قُبُل المرأة . ويشترط أن يكون المس يباطن
الكف والأصابع .

وباطن الكف أو الأصابع هو : ما يستر عند
انطباقهما على بعضهما مع ضغط خفيف .

قاعدة فقهية هامة

ولا ينتقض الوضوء بالشك في الحدث ، فلو توضأ ثم شك : هل أحدث أم لا ؟ فهو باقٍ على وضوئه ، وكما أن الشك لا يرفع الوضوء للتيقن ، كذلك لا يرفع الحدث للتيقن ؛ فلو تيقن الحدث وشك : هل توضأ أو لا ؟ فهو باقٍ على حدثه .

أما إن تيقن الطهر والحدث وشك في السابق منهما ؛ فإنه يسكف بالتذكر في حاله قبلهما فيعمل بضدها . مثلاً إذا توضأ بعد الفجر وأحدث ولكن لم يعلم ما إذا كان الحدث سابقاً أو الوضوء ؛ فإنه ينظر في حاله قبل الفجر : فإن تذكر أنه كان محدثاً قبله ، فإنه يعتبر متطهراً بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول ، وتيقن الطهارة التي رفعته ، وشك في الحدث الثاني : هل هو قبل الطهارة فيكون متوضئاً ؟ أو بعدها فلا يكون متوضئاً ؟ والشك في الحدث لا يزيل يقين الطهر .

وإن تذكر أنه كان متطهراً قبل الفجر : فإن كان من عادته تجديد الوضوء فيعتبر بعد الفجر محدثاً ؛ لأنه كان متوضئاً قبله بيقين ثم توضأ بعده بيقين وأحدث ولا يدري : إن كان الوضوء هو السابق ، أم الحدث ؟ ، فالحدث متيقن ، والوضوء الثاني يحتمل أنه أتى به تجديدًا للطهارة الأولى ، ويحتمل أنه أراد به رفع الحدث فلا يكون رفعاً للحدث يقيناً ، والمشكوك فيه لا يرفع الحدث المتيقن ، وإن لم يكن من عادته تجديد الوضوء اعتبر متطهراً لأن طهارته الثانية ظاهرة في رفع الحدث .

وهذا الذي سبق كله إذا كان الشك بعد الفراغ من الوضوء . أما إن كان الشك في أثناءه ؛ فإنه يبنى على المتيقن ، ويعيد تطهير العضو الذي شك فيه .

معنى نواقص الوضوء :

أى الأشياء التى إذا حدث بطل الوضوء ولا بد
من وضوء جديد .

مبحث وضوء المعذور

كيفية معرفة ابتداء ثبوت العذر فى أول حدوثه :

من به سأس بول لا يمكنه إمساكه ، أو
استطلاق بطن أو انفلات ربيع ، أو استعاضة أو نحو
ذلك - يقال له معذور ، ويثبت عذره فى الابتداء إذا
استمر استرسال حدثه وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة ،
فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذوراً .

كيفية معرفة بقاء العذر بعد ثبوته :

أما بقاءه بعد ثبوته فإنه يكفى فيه وجوده ولو
فى بعض الوقت ، فلو تقاطر بول مثلاً من ابتداء وقت

الظهر إلى خروجه صار معذوراً . ويظل معذوراً حتى
ينقطع تقاطر بوله وقتاً كاملاً ؛ كان ينقطع من دخول
وقت العصر إلى خروجه .

كيفية معرفة زوال العذر :

لا يثبت زوال العذر إلا إذا انقطع وقتاً كاملاً ؛
كان ينقطع من ابتداء وقت صلاة الظهر إلى انتهائه
بدخول وقت العصر .

حكم للمذور :

حكم المذور أن يتوضأ لوقت كل صلاة ، ويصلي
بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل ؛
فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت
المفروضة انتقض وضوؤه بالحدث السابق على خروج
الوقت ، بمعنى أنه لا تأثير للخروج في الانتقاض حقيقة
ولمّا الناقض هو الحدث السابق بشرط خروج الوقت ،

فحصول عذره ، لا ينتقض الوضوء قبل خروج الوقت ،
 ما لم يحصل حدث آخر غير عذره ، فإن حصل حدث
 آخر غير عذره ينتقض الوضوء حتى ولو لم يخرج الوقت ،
 فمثلاً لو كان معذوراً بانفلات ربيع وتوضأ ؛ فحصول
 هذا المذنب قبل خروج الوقت لا ينتقض الوضوء ، ومتى
 خرج الوقت انتقض وضوؤه بحدث عذره السابق قبل
 خروج الوقت ، أما إن حصل له حدث آخر غير عذره
 كسيلان دم فإنه ينتقض وضوؤه حتى ولو لم يخرج
 الوقت .

ويتضح من العرض السابق : أن شرط نقض
 الوضوء هو خروج وقت الصلاة المفروضة ، فإن توضأ
 بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ودخل وقت الظهر ،
 فإن وضوؤه لا ينتقض لأن دخول وقت الظهر ليس
 ناقضاً ، وكذا خروج وقت صلاة العيد ليس ناقضاً
 لأنه ليس وقت صلاة مفروضة بل هو وقت مهمل ،

فله أن يصلي بوضوء العهد ما شاء إلى أن يخرج وقت
الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوؤه لخروج
وقت المفروضة .

أما إن توطأ قبل طلوع الشمس فإن وضوءه
ينتقض بطلوعها لخروج وقت المفروضة .

وإن توطأ بعد صلاة الظهر ثم دخل وقت العصر
انتقض لخروج وقت الظهر .

ويجب على المذور أن يدفع عذره أو يقلله وإن
عجز عن رفعه بالقدر المستطاع الذي لا يغير ، فإن كان
العصب ونحوه كالحفاظ للمستحاضة يدفع السيالان
أو يقلله وجب فعله .

وما يصيب الثوب من حدث المذور لا يجب غسله
إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيالان ثانياً قبل
فراغه من الصلاة التي يريد فعلها .

أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها
فإنه يجب عليه غسله .

الأمر الذي يمنع منها الحدث الأصغر :

الحدث الأصغر أن يكون الإنسان على غير وضوء .

ويمتنع على المحدث حدثا أصغر ، الآتي :

١ - التلبس بالصلاة فرضا أو نفلا وصلاة الجنازة .

٢ - الطواف بالبيت الحرام .

٣ - مس المصحف كله أو بعضه ، وكذلك حمله ،

إلا أن يحمله في متاع له كالحقيبة ، فلا يحرم .

٤ - سجود التلاوة أو الشكر .

مبحث الفسل

للفسل موجبات (١) وفرائض وسنن ومكروهات ؛

على التفصيل الآتي :

أولا : موجبات الفسل :

يوجب الفسل أمور خمسة :

١ - دم الحيض أو النفاس .

(١) أي أسباب .

٢ - الولادة بلا دم .

٣ - موت المسلم إلا إذا كان شهيداً^(١) .

٤ - إسلام الكافر جنباً ، أما إذا أسلم غير جنب فيندب له الفسل .

• - الجنابة ، وتحصل بأمرين :

الأول : نزول المني من الرجل أو المرأة بسبب الاحتلام أو الملاعبة أو النظر أو الفكر أو نحو ذلك .
الثاني : إيلاج رأس الذكر في قبل أو دبر ،
فيجب الفسل على الفاعل والمفعول به ، سواء أنزل أم لم ينزل .

(١) المراد بالشهيد شهيد القتال ، الذي قتل لإعلاء كلمة الله .

ثانياً فرائض الغسل :

فرائض الغسل هي :

- ١ - الغيبة بأن تقوى رفع الحدث الأكبر ،
وتكون عند غسل أول جزء من البدن .
- ٢ - للمضضة .
- ٣ - الاستنشاق .

٤ - تعميم الجسد كله بالماء وإيصال الماء
إلى أصول الشعر وإلى المواضع الخفية في الجسد كالسرة
بحيث لو بقى أى جزء ولو صغير لم يصل إليه الماء
لم يصح الغسل . ويجب إزالة كل حائل يمنع وصول
الماء إلى بشرة الإنسان كالدهون والشحوم والأوساخ
للجسدة وخاتمه الضيق مثلما تقدم في الوضوء .

معنى فرائض الغسل :

أى الأفعال التى إذا تركت بطل الغسل
ولا يصح .

ثانيًا : سنن الغسل :

- ١ — التسمية في أوله .
 - ٢ — غسل قُبْلَه ودُبُرَه وإن لم يكن عليهما نجاسة قبل الغسل .
 - ٣ — إزالة ما يوجد على بدنه من نجاسة قبل الغسل .
 - ٤ — الوضوء قبل الغسل كوضوء الصلاة .
 - ٥ — غسل رأسه قبل بدنه ثلاثًا .
 - ٦ — تدليك الأعضاء .
 - ٧ — تقديم غسل شقه الأيمن على شقه الأيسر ، وتثليث غسل كل منهما .
 - ٨ — ترتيب الغسل على الصفة المتقدمة .
 - ٩ — كل ما هو سنة في الوضوء سنة في الغسل .
- وأما معنى سنن الغسل فكما سبق أن قلنا في سنن الوضوء .

ثالثاً : مكروهات الفسل :

وأما مكروهات الفسل فهي ترك أى سنة من سنن الفسل ، ومعنى مكروهات الفسل فسكا سبق أن قلنا فى مكروهات الوضوء .

الأمور التى يمنع منها الحدث الأكبر :

الحدث الأكبر هو الجنابة أو الحيض أو النفاس .

ويمنع على الحدث حدثاً أكبر ، الآتى :

١ - كل ما يمنع من الحدث الأصغر من الأمور للتعقد ببيانها .

٢ - قراءة القرآن الكريم .

٣ - دخول المسجد إلا لعذر أو حاجة

أو ضرورة ، كأن لم يجد ماء يغتسل منه فى غير المسجد ،

وحينئذ يجب عليه أن يتيمم - وسيأتى بيان التيمم

خياً بعد - فلا يجوز للحدث حدثاً أكبر أن يمر

بالمسجد بدون تيمم إلا إذا أراد الخروج منه ؛ فإنه

يندب له أن يتيمم فقط ، فإن احتلم في المسجد يجب عليه الخروج مسرعاً ويندب له التيمم للمعبور ، فإن مكث فيه للضرورة كان خاف الضرر فإنه يجب عليه أن يتيمم ؛ ولكن لا يصلى بهذا التهم ولا يقرأ القرآن .

ويمتنع بالحيض أو النفاس وحدهما زيادة على ما تقدم ، أمور :

١ - الصوم : ويحرم على الحائض أو النفساء أن تصوم بنية ، فإن صامت لا ينقصد صيامها ، ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفاس في شهر رمضان ، بخلاف ما فاتها من الصلاة فإنه لا يجب عليها قضاؤه دفعاً للمشفقة ، فإن الصلاة يكثر تكرارها بخلاف الصيام .

٢ - قربان امرأته حق تطهر بفصل إن أمكن ، أو تيمم إن لم يمكن الفصل .

ويستثنى من ذلك إذا انقطع الدم في آخر الوقت
الوقت الباقي لا يكفي إلا للفصل وتكبيرة الإحرام ،
لا يجوز قرآن امرأته في ذلك الوقت حتى تفصل
يؤدي ما وجب عليها من فرض قبل قدوم
وقت الآخر .

٣ - استمتاع الرجل بامرأته بما بين السرة
والركبة بدون حائل ويجوز بمائل ما عدا الوطء فإنه
لا يجوز ولو بمائل .

المسح على الخفين

حكمه :

حكمه الجواز ، فهو رخصة للرجال والنساء .
ويجوز الأخذ بها ؛ إلا أن غسل الرجلين أفضل
من المسح المرخص فيه . وقد يجب المسح في أحوال ،
منها : أن يكون مع لابس ماء يكفي للمسح دون
الفصل ، فإنه يجب في هذه الحالة المسح .
ومنها : خوف فوت الوقت أو خوف فوت فرض
آخر كالوقوف بمرفة ، فإنه يجب المسح في ذلك أيضاً .

شروطه :

يشرط في صحة المسح على الخفين الشروط الآتية :
١ - أن يمكن تقابيع المشي عليهما في حله وترحاله
من غير لبس مداس عليهما ، وأقل حد للمقابلة هو

ثلاثة أميال ، أما ما لم يمكن متابعة المشى عليهما بأن
كانا رقيقين أو قويين كالحديد ونحوه فلا يصح
المشى عليهما .

٢ - أن يكونا ساترين للقدم مع الكعبين .

٣ - أن يكونا طاهرين لأن النجس يمنع الصلاة
فيه ، فلا يجوز المسح عليه .

٤ - أن يلبسهما جميعاً على طهارة مائية ،
فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسهما بعد تيمم أو قبل
طهارته بالماء ، وكذلك لا يصح لو غسل رجلا
ثم لبس خفها ، ثم غسل الأخرى ولبس خفها .
٥ - ألا يكون على محل المسح المفروض حائل

يمنع وصول الماء .

٦ - أن يكون محل المسح مشغولاً بالرجل ،
فلو لبس خفًا طويلاً قد بقى منه جزء غير مشغول
بالرجل فمسح على ذلك الجزء فلا يصح .

٧ - أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ،
فلو قطعت رجله ولم يبق منه هذا القدر لا يصح له
المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب
وبقيت الرجل الأخرى فإنه يصح المسح على خفها .
المسح على الجورب :

يصح المسح على الجورب (١) ، بشرط أن يكون
نخيفاً أى غليظاً ، فلا يصح المسح على الرقيق الذى
لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ، ولا على
الرقيق الذى لا يمنع وصول الماء إلى ماتحته ، وكذلك
لا يصح على الجورب الشفاف الذى يصف ماتحته رقيقاً
كان أو نخيفاً (٢) .

(١) الجورب ما يلبس فى الرجل كالعروف بالشراب فى زماننا
والأحذية المصنوعة من الصوف أو القطن .
(٢) يتأكد من وجود هذه الشروط فى الجورب قبل المسح عليه ،
ولألا يصح المسح ، وبناء عليه إذا كان الجورب مصنوعاً من نسيج
لا يمنع وصول الماء إلى ماتحته فلا يصح المسح ، فلا بد أن يكون النسيج
مانعاً من وصول الماء إلى ماتحته .

القدر المفروض مسحه :

يجب أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخلف ،
أباطفه فستحب مسحه .

كيفية المسح السنون :

أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف وجعله
يمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله
ليسرى ، ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج
بين أصابعه قليلاً ، بحيث يكون المسح عليهما خطوطاً .

مدة المسح :

يمسح المقيم يوماً وليلة ، ويمسح المسافر ثلاثة أيام
بها إليها ، ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث
بعد اللبس ، فلو توضأ ولبس الخلف في الظهر مثلاً
واستمر متوضئاً إلى وقت العشاء ثم أحدث ، اعتبرت
المدة من وقت الحدث لا من وقت اللبس .

مكروهات المسح :

يكره في المسح على الخفين ، الآتي :

١ - تكرار المسح .

٢ - غسل الخفين بدل مسحهما ، إذا نوى بالنفس

رفع الحدث ، أما إن نوى به النظافة فقط ، أو إذا

ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث .

فإنه لا يجزئ عن المسح ، وعليه أن يمسح الخفين

بعد ذلك الفصل .

مبطلات المسح : يبطل المسح على الخفين ، الآتي :

١ - طرق موجب الفصل ، كجناية أو حيض

أو نفاس .

٢ - خلع الخفين أو أحدهما .

٣ - حدوث خرق في الخلف ، ويعنى عن الخرق

إذا كانت مساحته أقل من ثلاث أصابع من أصغر

بع الرجل في الخلف الواحد ، أما إذا زاد عن ذلك
لل المسح عليه .

٤ — انقضاء مدة المسح السابقة .

مبحث التيمم

والتيمم هو طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه
يدين بصعيد طاهر .

وللتيمم شروط وأسباب وأركان وسنن ومكروهات
بطلات على التفصيل الآتي :

أولا : شروط صحة التيمم :

- ١ — دخول الوقت فلا يصح التيمم قبله .
- ٢ — طلب الماء عند فقدده على التفصيل الآتي :
- ٣ — وجود العذر بسبب من الأسباب الآتية :
- ٤ — الصعيد الطهور ، وهو الذي لم تمسه نجاسة ،
مستقاة نجاسة لم يصح به التيمم ولو زال عين
نجاسة وأثرها .

والصعيد ما صعد أى ظهر من أجزاء الأرض
كالتراب - وهو أفضل من غيره عند وجوده - والر
والحصى والحجر ولو أملس .

معنى شروط صحة التيمم :

أى الشروط التى يجب أن تتوافر قبل التيمم
وإذا فقد أى شرط منها لا يصح التيمم .

ثانيا : أسباب التيمم هى :

١ - فقد الماء بأن لم يجد أصلا أو وجد
لا يكفى للطهارة ، ولا يعتبر الإنسان قاعدا للماء إلا
أن يطلبه ثم لا يجده ، أما عن كيفية الطلب ، فإن
فى المصر وجب عليه طلبه قبل التيمم سواء ظن قرب
أو لم يظن ، أما إن كان مسافرا ، فإن ظن قرب
بمسافة أقل من ميل ، وجب عليه طلبه أيضاً إن
الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده فى مكان

يُؤد عن ذلك كأن كان ميلاً فأكثر ، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه أو بمن يطلب له ، ويجب عليه أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه ، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه ، يعيد الصلاة ، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ثم أعطوه بعد فراغه لم يُؤد .

وإن كانوا لا يعطونه إلا بشئ ؛ فإن كان بشئ قيمته في أقرب موضع من الموضع الذي يمز فيها الماء أو بغير يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادراً بحيث يكون الثمن زائداً عن حاجته ، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغير فاحش فإنه لا يجب عليه شراء الماء ويتيمم .

واعلم أنه لا يجب عليه طلب الماء قبل دخول الوقت فإن طلب الماء ولم يجده قبل دخول الوقت وتيمم لا يصح ، فلا بد من طلب الماء بعد دخول الوقت .

٢ - عدم القدرة على استعمال الماء في الحالات الآتية :

(أ) إذا مرض الإنسان أو جرح وتأكد أن استعمال الماء يضره أو يؤخر شفاؤه ، إذا استند ذلك إلى تجربة أو إخبار طبيب حاذق مسلم .

(ب) إذا كان الماء قريباً ولكن الشخص يخاف على نفسه من عدو أو حيوان مفترس يقف في طريقه إلى الماء .

(ج) إذا كان الماء شديد البرودة وغلب على الظن حدوث ضرر باستعماله بشرط العجز عن التسخين ، وذلك في الفصل فقط .

(د) إذا كان مع الشخص ماء ولكنه يحتاج إليه في شربه أو إعداد طعامه أو شرب حيوان معه ، سواء في الحال أو المآل .

(٥) فقد آله الماء كجبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود .

ثالثا : أركان التيمم :

للتيمم أربعة أركان هي :

١ - النية بأن ينوى رفع الحدث واستتباحة الصلاة . ووقت النية عند وضع يده على ما يتيمم به ، ولا يكفي فيه رفع الحدث ، فلا بد من نية استتباحة الصلاة . ولا بد من نية صلاة الفرض عند أدائه ، ويباح له أن يصلي الفل معه . وإذا نوى صلاة الفل لا تصح صلاة الفرض بتلك النية ، وإذا نوى الصلاة فقط فهو كن نوى صلاة الفل .

وإن كان محدثا محدثا أكبر ينوى رفعه مع الحدث الأصغر .

٢ ، ٣ - ضربتان على الصعيد الطمور . الأولى

يمسح بها الوجه . ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت ،

وكذا الوقرة وهي الحاجز بين طائقي الأنف . وكل ما يفسل في الوجه في الوضوء يمسح في التيمم ، والضربة الثانية يمسح بها اليدين مع المرققين . ويجب نزع ما ستر شيئا منها كالخاتم والأساور ، ويمسح ما تحته . ولا يكفي تحريكه في التيمم ، بخلاف الوضوء .

٤ - الترتيب ، فيجب تقديم الوجه على اليدين ، لأن التيمم طهارة في عضوين ، فأشبهت الوضوء .

ومعنى أركان التيمم :

كما سبق أن قلنا في فرائض الوضوء والفعل .

رابعاً : سنن التيمم :

١ - التسمية في أوله .

٢ - الضرب بباطن كفيه ، وإقبالهما وإدبارهما ونفضهما .

٣ - تفريج الأصابع .

- ٤ - الموالاة . وقد تقدم معناها في الوضوء .
- ٥ - أن يمسحاً في مسح الوجه من أعلاه ،
أو في مسح يديه من أصابعه .
- ٦ - تخليل اللحية والأصابع .
- ٧ - التيامن .
- ٨ - خصوص الضرب على الصعيد الذي له غبار
ليدخل التراب خلال الأصابع .
- ٩ - استعمال السواك . ومحلّه بعد التسمية وقبل
نقل التراب .
- ١٠ - ذكرا الوضوء السابقان .
- ١١ - يدب تأخير التيمم لمن يقلب على ظنه
وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت للمستحب .
ومعنى سنن التيمم كما سبق أن قلنا في سنن
الوضوء والفصل .

خامسا : مكروهات التيمم :

مكروهات التيمم هي : تكرار المسح ، والكلام بغير ذكر الله ، وترك أى سنة من السنن السابقة .

ومعنى مكروهات التيمم كما سبق أن قلنا
في مكروهات الوضوء والغسل .

سادسا : مبطلات التيمم :

- ١ - كل ما ينقض الوضوء فهو مبطل للتيمم .
- ٢ - زوال العذر المبيح للتيمم ؛ كأن وجد الماء بعد فقد ، أو يقدر على استعماله بعد عجزه .

مبحث فاقد الطهورين

من فقد الطهورين : (الماء والصعيد) ؛ بأن حبس في مكان ليس به مطهر ، أو عجز عن الوضوء والتيمم معا بمرض ونحوه ؛ فإنه يجب عليه أن يصل في الوقت لحرمته ، ويقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به ، ثم يعيد الصلاة متى قدر على الوضوء أو التيمم .

مبحث المسح على الجبيرة ونحوها

الجبيرة : هي ما يضعه المجر ، أو الطبيب من

عبدان الجريد أو غيره على العضو المكسر ونحوه .

ومثل الجبيرة الدواء الذي يوضع على العضو المريض .

وقد يمكن وصول الماء إلى العضو بدون ضرر

أو ألم فتزنع الجبيرة أو المصابة ، ويتم غسل العضو

ولو بماء ساخن . أما إذا كان لا يمكن ذلك فقد

يسر الدين عليها ذلك ، فأباح المسح على الجبيرة

أو المصابة على النحو الآتي :

١ - إذا أمكن نزع المصابة أو الجبيرة بدون

ضرر أو ألم فتزنع ويمسح العضو .

٢ - إذا كان المسح على العضو ضاراً أو مؤلماً

مسح على الجبيرة أو المصابة ، أما باقي الأعضاء فتغسل

بالماء المروقة .

٣ - إذا كان بالإنسان عصابات كثيرة أو جبائر كبيرة فينظر إلى تلك العصابات أو الجبائر إذا كانت تغطي أكثر من نصف مساحة الأعضاء فيقيم .

أما العكس فتمسح العصابات أو الجبائر ويفسل الباقي ، وكذلك إذا كانت العصابة أو الجبائر تغطي نصف مساحة الأعضاء .

٤ - إذا برأ الجرح تحت المصابة أو التأم الكسر تحت الجبيرة فلا يصح المسح عليهما . ولا بد من رفعهما وغسل العضو تحتها .

مباحث الحيض والنفاس والاستحاضة

أولا : الحيض

تعريفه : هو دم يخرج من قُبُل المرأة حال صحتها من غير سبب ولادة أو افتضاض . ووقته من بلوغ الأنثى تسع سنين إلى سن اليأس ؛ وهو أن تبلغ المرأة خمسا وخمسين سنة . فإذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين ، أو رآته بعد سن اليأس ، لا يكون دم حيض ؛ بل هو دم غلة وفساد .

شروطه :

- (١) أن يكون على لون من ألوان الدم ، وهى :
الحمرة والصفرة والكلرة - المتوسط بين لون السواد والبياض - فلو رأت بياضا خالصا لا يكون حيضا .
- (٢) أن يكون الرحم خاليا من الحمل ، فما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد .
- (٣) أن يتقدمه أقل مدة الطهر ، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

مدة الحيض :

أقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً ،
وغالبه ستة أيام أو سبعة .

مدة الطهر :

وأقل مدة الطهر خمسة عشر يوماً ، ولا حد
لأكثره ، لأنه قد لا تحيض المرأة أصلاً .

حكم النقاء في أيام الحيض :

والنقاء من الدم في أيام الحيض يعتبر حيضاً ،
فلو رأت يوماً دماً ويوماً نقاء - بحيث لو وضعت
قطنة لم تقلوث - ويوماً بعد ذلك دماً ، وهكذا في مدة
الحيض ، تعتبر حائضاً في الكل .

وما نقص عن أقل مدة الحيض ، أو زاد على
أكثرها . فهو استحاضة - سيأتى أحكامها - ويمنع الحيض
أموراً تقدم بيانها فيما يعممه الحدث الأكبر .

ثانيا : النفاس

تعريفه :

هو الدم الذي يخرج للولادة من القُبُل ، سواء خرج مع الولد أو بعده .

ولو شق بطنها وخرج منه الولد لا تكون نُفَسَاء وإن نقصت به العدة .

أما السقط فإن ظهر بعض خلقه من أصبع أو ظفر أو شعر أو نحوه ؛ فهو ولد تصير بالدم الخارج عقبه نفساء ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعته علة أو مضغة ؛ فإن أمكن جعل الدم المرئي حيضاً بأن صادف عادة حيضها ، فهو حيض ، وإلا فهو دم علة وفساد .

مدة النفاس :

لا حدّ لأقل مدة النفاس ، فيتحقق بلحظة .
فإذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ؛ إذ ولدت بلا
دم ، انقضى نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات .
أما أكثر مدة النفاس فهي ستون يوماً ، وغالبه
أربعون يوماً .

حكم النقاء في أيام النفاس :

النقاء المتخلل بين ماء النفاس ، إن كان خمسة عشر
يوماً فصاعداً فهو طهر ، وما قبله نفاس ، وما بعده
حيض ، وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالكل نفاس
على الراجح .
والنفاس كالحيض يمنع أموراً تقدم بيانها فيما يمتنع
الحديث الأكبر .

ثالثاً : الاستحاضة

تعريفها :

هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم ، فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس أو نقص عن أقله ، أو سال قبل سن الحيض - وهو تسع سنين - فهو استحاضة .

ولا تمنع الاستحاضة شيئاً مما يمنعه الحيض والنفاس من : قراءة القرآن ومس المصحف ، ودخول مسجد واعتكاف وطواف ، ووطء وصلاة وغير ذلك مما سبق تفصيله في مبحث الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر ، فلا تتوقف مباشرة ذلك على الغسل ، وإن توقف بعضه على الوضوء .

والاستحاضة من أصحاب الأعدار كالمبطون ومن به سلس بول أو رُعاف دائم ، أو جرح لا يرقأ دمه ؛ وقد تقدم حكم ذلك في مبحث المعضور في نواقض الوضوء .

باب الصلاة

الصلاة : هي أقوال وأفعال ، مفتتحة بالتكبير ،
مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة .
والصلاة شروط وأركان ، وسنن ومكروهات
ومبطلات ؛ على التفصيل الآتي :

أولاً : شروط صحة الصلاة :

- ١ — الطهارة من الحدث الأصغر والحدث الأكبر .
- ٢ — طهارة البدن والثوب والمكان .
- ٣ — ستر العورة ، وهي للرجل من الشرة إلى الركبة ، والمرأة كلها عورة ما عدا الوجه والكفين .
ويشترط في ساتر العورة أن يكون كثيفاً لا يظهر
حاً تحته .

٤ — استقبال القبلة .

٥ — العلم بدخول الوقت .

معنى شروط صحة الصلاة :

أى الشروط التى لا بد منها قبل الدخول فى الصلاة . وإذا فقد أى شرط منها كانت الصلاة باطلة ولا بد من الإعادة .

ثانياً : أركان الصلاة :

١ - النية : فإن كانت الصلاة فرضاً فيجب تعيينها ، كأن ينوى ظهراً أو عصرًا . وإن كانت نافلة فلا يشترط تعيينها ، ولكن الأفضل تعيينها . ولا يُسنّ التلفظ باللسان إلا للدوسوس لیساعد اللسان القلب . ويشترط فى صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالإمام ؛ بأن ينوى متابعتة فى أول الصلاة .

٢ - تكبيرة الإحرام : وهى أن يقول : « الله أكبر » بصوت يسمعه هو وإن لم يكن مانع من ذلك كصمم أو جلبة أو ضوضاء . ويبدأ المقتدى بالتكبيرة بعد

فراغ إمامه منها ، ويشترط القيام لها في صلاة الفرض إن كان قادراً عليه ، فإن أتى بها منعنياً انحناؤه قليلاً بأن كان إلى القيام أقرب فإنه لا يضر . أما إذا كان انحناؤه إلى الركوع أقرب فإنها لا تصح .

٣ - القيام مع القدرة . وهو فرض في صلاة الفرائض .
فأما غيرها فلا يجب ، ويجب أن يقف منتصباً معتدلاً ، ولا يضر انحناؤه قليلاً بحيث لا يكون إلى الركوع أقرب كما تقدم .

٤ - قراءة الفاتحة باللغة العربية . وهي فرض في جميع ركعات الفرض والنفل على الإمام والمنفرد ، بخلاف المأموم فإنها لا تفرض عليه ، ولا بد في القراءة أن تكون صحيحة شرعاً ، وأن يسمع بها نفسه .

٥ - الركوع وهو فرض في كل صلاة للقادر عليه ، وأقله : لو مد يديه يمس ركبتيه ، وأكمله : وضع اليدين على الركبتين ، ويسوى بين ظهره وعنقه .

٦ - السجود بجهته وإحدى يديه وإحدى ركبتيه ،
وشئ من أطراف الأصابع ولو كان أصبماً واحداً .
ويشترط في صحة السجود أن يكون على شيء تستقر
جهته عليه ، فإن لم تستقر الجهة فلا يصح السجود .
ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين
والركبتين وأطراف القدمين والجهة والأنف .

٧ - الرفع من الركوع .

٨ - الرفع من السجود

٩ - الاعتدال في الوقوف والقعود .

١٠ - الطمأنينة في الحركات كلها .

والطمأنينة هي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل

ويستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل .

١١ - القعود الأخير بقدر التشهد .

١٢ - التشهد الأخير .

١٣- السلام - المَعْرِفُ بالآلف واللام - مرة واحدة
للإمام وللْمُفْرَدِ وَلِلْمُقْتَدِي . ويشترط أن يكون بلفظ :
« السلام عليكم » عند الخروج من الصلاة .

١٤- ترتيب الأركان ؛ بأن يقدم القيام على الركوع ،
والركوع على السجود ، وهكذا .

١٥- الجلوس بين السجدين .

معنى أركان الصلاة :

أى الأقوال والأفعال التى لا بد منها فى الصلاة ،
وإذا ترك أى قول أو فعل منها بطلت الصلاة .

ثالثاً : سنن الصلاة :

وأما سنن الصلاة . فقسم داخل فيها ، وقسم
خارج عنها .

فأما القسم الداخل فيها :

١ - الثناء ، ويسمى دعاء الاستفتاح . وهو قول :
« سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ،
وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ » .

أو قول :

« وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ،
حَنِيفًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ .
إِنْ صَلَاتِي ، وَنُسُكِي ، وَمَحْيَايَ ، وَمَمَاتِي :
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ .
وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ ، وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .
ومحله بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة .

٢ - رفع اليدين حذاء الأذنين أو للفكين
للرجل ، ورفعهما حذاء الفكين المرأة عند تكبيرة
الإحرام وكهفيته أن تكون يدها منصوبتين حتى تكون
الأصابع مع الكف مستقبلة القبلة .

٣ - وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت السرة أى على الصدر . وكيفيته أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى محلقا بالخنصر والإبهام على الرسغ . هذا بالنسبة للرجل ، وبالنسبة للمرأة فيُسَنّ لها أن تضع يديها على صدرها من غير تعليق .

٤ - التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة « آمين » .

٥ - التسميع ، وهو أن يقول حال الرفع من الركوع : سمع الله لمن حمده . وإنما يسن للإمام والمفرد دون المأموم .

٦ - التحميد : وهو أن يقول بعد الرفع من الركوع : ربنا ولك الحمد .

٧ - جهر الإمام بالتكبير والتسميع للإعلام من خلفه ، ويجب أن يقصد الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام ، فلو قصد الإعلام فقط لم تصح صلاته .

٨ - تكبيرات الركوع والسجود والرفع من السجود والقيام للركعة التالية .

٩ - قراءة ما تيسر من القرآن الكريم بعد الفاتحة ولو آية أو بعض آية طويلة في الركعتين الأولين من الفرض الرباعي والثلاثي ، وفي كل ركعة : من الثنائية ، وفي جميع ركعات النفل . وهي سنة للإمام والمفرد ، وكذا المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام .

١٠ - التمؤد في الركعة الأولى من صلاته ، فيقول بعد دعاء الاستفتاح وقبل القراءة : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، سواء كان إماماً أو مفرداً أو مأموماً .

١١ - أن تكون القراءة من طوال المفصل . وهي من الحجرات إلى سورة البروج في صلاتي الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها

في الصبح ، وتكون القراءة من أوساط الفصل من
سورة البروج إلى سورة لم يكن « اللَّيْلَةُ » في صلاتي العصر
والعشاء ، وتكون القراءة من قصار الفصل من سورة
« لم يكن » إلى سورة الناس في صلاة المغرب ، وإنما تسن
الإطالة إذا كان الصلي مقيا منفردا ، فإن كان مسافرا
فلا تسن ، وإن كان إماما فيسن له التطويل إذا كان
إماما لجماعة محصورين راضين بالتطويل .

١٢ - إطالة القراءة في الركعة الأولى من كل
صلاة على الثانية ، إلا في صلاة الجمعة فيسن أن يطيل
الركعة الثانية على الأولى .

١٣ - تفريج القدمين حال القيام بحيث لا يقرن
بينهما ولا يوضع إلا بعذر ، كسمن ونحوه ، وتفريج
القدمين يكون بحالة متوسطة بحيث لا يضدهما
ولا يوسعهما كثيرا حتى يفقأش عُرْفًا .

١٤ - يقول في الركوع : « سبحان ربى العظيم » ،
وفي السجود : « سبحان ربى الأعلى » ، ولا تقل
التساييح عن ثلاث .

١٥ - أن يضع المصلى يديه على ركبتيه حال
الركوع ، وأن تكون أصابع يديه مفرجة ، وأن يبعد
الرجل عضديه عن جبينه ، أما المرأة فلا تجاف
جبهتها بل تضمهما إلى جنبها لأنه أسهل لها .

١٦ - أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة
الركوع ، وأن يسوى رأسه بمعززه .
١٧ - نصب الساقين .

١٨ - ينزل إلى السجود على ركبتيه ، ثم يديه
ثم وجهه ، وبمعكس ذلك عند القيام من السجود .
هذا إذا لم يكن به عذر ، أما إن كان به عذر
فيفعل ما استطاع .

- ١٩ - أن يجعل في حال السجود كفه حذو منكبيه مضمومة الأصابع ، وموجهة رؤوسها إلى القبلة .
- ٢٠ - أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذه ورقبته من جنبيه وذراعيه من الأرض .
- هذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جار له في الصلاة وإلا حرم .
- أما المرأة فيسن لها أن تلتصق بطنها بفخذها محافظة على سترها .
- ٢١ - أن يكون السجود على سبعة أعضاء : الأنف مع الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والقدمين ، وأصابع القدمين متجهة إلى القبلة .
- ٢٢ - تزيد الطمأنينة على القدر الواجب السابق فذكره .

٢٣ - الجهر بالقراءة للإمام والمفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والمشاء ، وفي ركعتي الصبح

والجمعة ، ويُسرُّ كل مصل فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس . أما النوافل فيندب الجهر في النافلة التي لها خطبة كالعيد والاستسقاء ، وكذلك النوافل الليلية . أما النوافل النهارية فيندب الإسرار فيها .

وأقل الجهر أن يسمع من يليه ، وأقل الإسرار أن يسمع نفسه فقط حيث لا مانع . والراة لا تجهر إذا كانت بحضرة أجنبي .

٢٤ - وضع يديه على فخذه بحيث تكون رؤوس أصابعهما حالة الجلوس متجهة إلى القبلة .

٢٥ - ويجلس الرجل للشهادة بأن يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه أصابعها إلى القبلة بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة .

وبن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتيها وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

٢٦ - يشير بسبابته اليمنى في التشهد إلى أعلى
عند نفي الألوهية مما سوى الله تعالى بقوله :
(لا إله إلا الله) . ويضعها عند إثبات الألوهية لله
وحده بقوله (إلا الله) . فيكون الرفع إشارة إلى
النفى ، والوضع إشارة إلى الإثبات .

٢٧ - الالتفات بالتسليم الأول جهة اليمين حتى
يرى منكبه الأيمن ، والالتفات بالتسليم النافمة جهة
اليسار حتى يرى منكبه الأيسر ، وينوى بسلامه الأول
من على يمينه سواء كان إماماً أو مأموماً أو ملائكة ،
وينوى بسلامه الثاني من على يساره كما سبق .

٢٨ - الصلاة على النبي وآله في التشهد الأخير .

٢٩ - الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة
على النبي - صلى الله عليه وسلم وآله - وللمؤمنين
والمؤمنات والوالدين .

٣٠ - دفع الشمال ما استطاع .

٣١ - كتم الفم بأسفائه عند التثاؤب ، وإن تعذر ذلك ينطى الفم بظهر كفه الأيسر .

٣٢ - النظر إلى موضع السجود حال القيام ، وإلى ظهر القدم حال الركوع وإلى أرنبة أنفه حال السجود ؛ ليسكون أدعى للخشوع .

وأما سنن الصلاة الخارجة عنها فمنها :

١ - اتخاذ سترة للإمام وللنفرد إن خشيما مرور أحد بين يديهما . وأما المأموم فستره الإمام ستره له . ويشترط فيها أن تكون ذراعاً فأكثر . ويستحب أن يميل عنها يميناً أو يساراً بحيث لا يقابلها . فإذا لم يجد شيئاً أصلاً خطَّ خطّاً بالأرض كالهلال . ويضع اتخاذ السترة من جدار أو عصا أو أثاث أو نحو ذلك . ويحرم المرور بين يدي الصلي ولو لم يتخذ ستره بلا عذر ،

كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلي بدون سترة يمكن يكثر فيه المرور ، فيأثم بمرور الناس بين يديه . فلو لم يمر أحد لا يأثم ، لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجباً ، ويحرم المرور بين المصلي وبين سترته . فإن لم يتخذ سترة فيحرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من موضع قدمه .

٢ - الأذان والإقامة .

معنى سنن الصلاة :

كما سبق أن قلنا في سنن الوضوء .

رابعاً : مكروهات الصلاة :

١ - العبث القليل بيده في ثوبه أو لحيته

بدون حاجة .

٢ - فرقة الأصابع وتشبيكها .

٣ - وضع يده على خصرته : أي وسطه .

٤ — الالتفات يمينا ويسارا بالعنق أو البصر بدون حاجة . أما الالتفات بالصدر فبطل للصلاة كما سيأتى .

٥ — الإقماء ، وهو أن يضع أليتيه على الأرض وينصب ركبتيه .

٦ — افتراش ذراعيه ، أى مدحها على الأرض .

٧ — تشمير كفيه عن ذراعيه .

٨ — الإشارة باليد أو بالعين أو الحاجب .

٩ — رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه .

١٠ — تغميض العينين . إلا لمصلحة ، كتغريضهما عما

يوجب العلمى .

١١ — رفع البصر إلى السماء .

١٢ — أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة

أو آية فوق التى قرأها فى الأولى ؛ كأن يقرأ فى الأولى سورة الانشراح ، وفى الثانية الضحى ..

أو يقرأ في الأولى قد أفلح من زكاه ،
وفي الثانية والشمس وضحاها .

١٣ - أن يكون بين يديه ما يشغله كصورة
حيوان أو غيرها .

١٤ - صلاته خلف صف فيه فرجة .

١٥ - إتمام قراءة السورة حال الركوع ، أما إتمام
قراءة الفاتحة حال الركوع فبطل للصلاة حيث كانت
قراءة الفاتحة فرضاً حال القيام .

١٦ - ترك أى سنة من السنن السابقة .

معنى مكروهات الصلاة :

كما سبق أن قلنا في مكروهات الوضوء .

خامساً : مبطلات الصلاة :

١ - التكلم : وهو النطق بحرفين يفهم منهما
كلام أو لا يفهم ، أو حرف واحد يفهم منه كلام
مثل (ع) فل أسر من وعى .

٢ - التثنجح ، أو التثنجم بحرفين بلا عذر ،
أو بلا غرض صحيح . فلو كان لتحسين صوته فلا تبطل
الصلاة ، وكذلك إذا كان ناشئاً عن دافع طبيعي .

٣ - الأنين والتأوه والتأفف والبكاء ، إذا اشغلت
على حروف مسموعة فإنها تبطل الصلاة . إلا إذا كانت
ناشئة عن خشية الله تعالى ، أو من مرض بحيث
لا يستطيع منعها .

٤ - الدعاء بما يشبه كلام الناس ، أما الدعاء بما
ورد في الكتاب والسنة ، أو ما في معناه ، فلا بأس به .

٥ - إرشاد المأموم لغير إمامه إلى الصواب
في القراءة ، إلا إذا قصد التلاوة فإنه لا يبطل
الصلاة .

٦ - كل ما يعتمد به الجواب مثل أن يقال :
إله مع الله ؟ فقول وأنت في الصلاة : لا إله إلا الله .

٧ - كل ما تَعَمَّدَ بِهِ الْخُطَابُ كَقَوْلِكَ لِمَنْ اسْمُهُ
يَحْيَى : يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ .
٨ - تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ .

٩ - رَدُّ السَّلَامِ بِالْكَلَامِ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ . أَمَّا الرَّدُّ
بِالْإِشَارَةِ فَلَا يَبْطُلُهَا .

١٠ - الْعَمَلُ الْكَثِيرُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الصَّلَاةِ ،
وَهُوَ مَا تُغْضِلُ لِلنَّازِلِ إِلَيْهِ أَنْ فَاعِلُهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ
عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، أَمَّا مَا دُونَ ذَلِكَ فَلَا يَبْطُلُهَا .

١١ - التَّحَوُّلُ عَنِ الْقِبْلَةِ بِصَدْرِهِ أَوْ قَدَمِهِ .

١٢ - الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ مُطْلَقًا . عَمْدًا أَوْ سَهْوًا .

إِلَّا إِذَا أَكَلَ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ ، فَبَقِيَ بَيْنَ
أَصْفَانِهِ مَا كَوَّلَ دُونَ الْحَصَةِ فَابْتَلَمَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ
فَإِنَّهَا لَا تَفْسُدُ بِإِبْتِلَاعِهِ ، أَمَّا إِذَا مَضَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
مُتَوَالِيَاتٍ عَلَى الْأَقْلِ فَإِنَّهَا تَفْسُدُ .

١٣ - طرؤ ناقض للوضوء أو الغسل أو التيمم
أو المسح على الجبيرة أو المصابة .

١٤ - التهتة وهي أن يضعك بصوت يسمعه
وحده ، أو مع من بجواره هذا أو سموا .

١٥ - أن يسبق المأموم لإمامه بركنين فعلمين
بغير عذر كسهو مثلاً ، وكذا لو تخلف عنه بهما من
غير عذر كبطء قراءة ، كما سيأتى في مبحث
صلاة الجماعة .

١٦ - تقدم المأموم على الإمام في الوقوف .

١٧ - وإذا وجد المقيم الماء أثناء الصلاة فإن
صلاته لا تبطل إلا إذا كانت قبل القعود الأخير
قدر التشهد ، أو كان للماء معه ونسبه ثم تذكره
في الصلاة .

١٨ - أن يجد العريان ثوباً يستتر به أثناء صلاته ،
فإذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير فإنه يستتر به ،

ويبقى على ما تقدم من صلاته ، أما إن احتاج إلى
حمل كثير فإنه يقطع صلاته ، ويستأنف من جديد .

١٩ - كشف عورة مع تمكنه من سترها .

٢٠ - مرور نجاسة غير ممفوة عنها بشوبه أو بدنه
أو مكانه . وإنما يبطل ذلك الصلاة ، إذا لم يفارقها
سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به .

٢١ - تغيير نية الصلاة ، كأن ينوى الخروج
أو الانتقال إلى صلاة أخرى .

٢٢ - أن يلعن في القراءة مع قدرته على إصلاحه ؛
كضم تاء أنعمت .

٢٣ - بطلان صلاة الإمام يستتبع بطلان صلاة
المأموم ، إلا إذا صلى الإمام ناسيا أنه محدث .

٢٤ - سلام المأموم عمدا قبل الإمام وسهوا إن
لم يعد السلام ، وكذا تكبيرة الإحرام .

مبحث الأوقات التي تكره فيها الصلاة

الأوقات التي تكره فيها الصلاة التي لا سبب لها
خمسة ، ثلاثة تتعلق بالزمان ، ووقتان يتعلقان بالفعل ،
أما الثلاثة التي تتعلق بالزمان فهي :

١ - وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ومج ،
وهو اثنا عشر شهرا من الشهر المتوسط .

٢ - وقت استواء الشمس في كبد السماء
حتى تزول .

٣ - وقت اصفرار الشمس حتى تغرب .

أما الوقتان المتعلقان بالفعل فهما :

١ - الوقت بعد صلاة العصر حتى تغرب
الشمس .

٢ - الوقت بعد صلاة الفجر حتى تطلع
الشمس .

ويستثنى من وقت الاستواء يوم الجمعة ، فإنه لا تحرم فيه الصلاة ، ويستثنى من جميع الأوقات بمكة ، فإنها تنعقد في أى وقت من أوقات الكراهة وإن كانت خلاف الأولى .

أما الصلاة التى لها سبب متقدم عليها فلا يكره أداؤها في هذه الأوقات ؛ كقضاء الفوائت من الفرائض والسنن والنوافل الراتبة التى يُواظب عليها المصلى ، وكذلك تحية المسجد ، وسنة الوضوء وركعتا الطواف . فكل هذه الصلوات سببها متقدم عليها .

وكذلك الصلاة التى سببها مقارن لها فإنها تنعقد في أى وقت من أوقات الكراهة ؛ كصلاة الجنازة وسجود التلاوة والشكر ، فسببها مقارن لفعالها .

أما الصلاة التى لها سبب متأخر فإنها تكره في هذه الأوقات كصلاة الاستغارة والتوبة .

ومعنى كراهية الصلاة في هذه الأوقات أى بطلانها .

مبحث صلاة الجماعة

تعريفها :

الجماعة هي الارتباط الحاصل بين صلاة السامع والإمام . وتتحقق بواحد مع الإمام فأكثر ، سواء كان الواحد رجلا أو امرأة أو صبيا مميّزا .

حكمها :

صلاة الجماعة سنة عين مؤكدة شبيحة بالواجب في القوة على الأصح ، فيأنم تاركها إن اعتاد الترك .

شروطها :

يشترط لصحة الجماعة شروط ، منها :

١- أن يكون الإمام بالغاً في الصلاة المفروضة .

فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي مميّز فيها .

وأما اقتداء البالغ بالصبي في النفل فهو صحيح

كأقتداء صبي بمثله .

٢ - أن يكون الإمام ذكراً إذا كان المقتدى به رجلاً أو ختنى (١). فلا يصح أن تكون للمرأة ولا الختنى الشكل إماماً لرجل ، أما إذا كان المقتدى نساء فلا تشترط الذكورة في إمامهن ، بل يصح أن يكون الإمام امرأة أو ختنى .

٣ - أن يحسن الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به ، إذا كان المأموم قارئاً يحسن ذلك ، فلا يجوز أن يقتدى قارئ بأبى (٢) ؛ أما اقتداء أبى بمثله فصحيح وإن وجد قارئ يصلى بهما .

٤ - أن يكون الإمام خالياً من الأعذار كالرعاف الدائم وانفلات الريح وسلس البول ونحوها ؛ فلا تصح إمامة من قام به عذر من هذه الأعذار إلا لمعذور .

(١) الختنى هو من له آلة الذكورة والأنوثة .

(٢) المقصود بالأبى : من لا يحسن قراءة القرآن .

مثله ، بشرط أن يتحدد عذرهما ، فلا يصح اعتداء مبطلون
بمن به سلس بول مثلا .

٥ - أن يكون الإمام خاليا من الحدث والعجز .
فلا تصح إمامة المحدث ، ولا من به نجاسة ؛ لبطلان
صلاته ، أما صلاة المقتدين به فصحيحة إن لم يعملوا
بفساد صلاته ، فإن علموا بطلت صلاتهم ولزمهم
إعادتها .

٦ - أن يكون الإمام صحيح اللسان بحيث ينطق
الحروف على وجهها ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يبدل
السين ثاء أو الذال زايًا ، فإنه لا تصح إمامته
إلا لثله ، ويجب عليه أن يجتهد في تقويم لسانه ورده
إلى الصواب ، فإن قصر مع قدرته على ذلك بطلت
إمامته لثله ، بل بطلت صلاته ، وإن عجز عن ذلك
صحت صلاته وإمامته لثله .

التهتاء وهو الذي يكرر التاء في كلامه .

والفأاء وهو الذى يكرر الفاء ، وإمامتهما صحيحة
لغير من يماثلهما مع الكرامة .

وأما الأرت وهو من يأتى بإدغام فى غير موضعه
كان يقول : التقيم بدل المستقيم ، فيجب عليه أن يجتهد
فى إصلاح لسانه ، فإن قصر مع القدرة بطلت صلاته
وإمامته ، وإن عجز ولم يستطع إصلاحه صحت صلاته
وإمامته مثله .

٧ - لا يصح أن يكون المأموم إماما ، وإليك هذا
للثال للتوضيح ؛ لو دخل اثنان فى الصلاة بعد أن فاتهما
ركعة أو أكثر ؛ فلا يصح لأحدهما أن يقتدى بالآخر
بعد انتهاء الإمام من الصلاة ، وهما يؤديان ما فاتهما
من الصلاة ، ولا يصح لمصل آخر خارج الصلاة أن
يقتدى بأحدهما ، لأن كلا منهما كان مأموما ؛
فلا يصح أن يصير إماما ، فإذا صار أحدهما مأموما
بطلت صلاة المقتدى فقط .

٨ - أن لا يتقدم المأموم على إمامه في غير الصلاة حول الكعبة ، فإن كانت الصلاة من قيام فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الإمام ، وإن كانت من جلوس فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الإمام ، فإن تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته ، أما إذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة .

٩ - اتعاد المكان بين الإمام والمأموم ، فإن اختلف مكانهما فسد الاقتداء ، فلو اقتدى رجل في داره بإمام المسجد ، وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه ، فإن الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان ، أما إذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما إلا حائط المسجد ، فإن صلاة المقتدى تصح إذا لم يشبه عليه حال الإمام .

ومثل ذلك ما إذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد ، لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفاً . فإن اتحد المكان وكان واسماً كالساجد الكبيرة فإن الاقتداء يكون به صحيحاً ما دام لا يشبهه على المأموم حال إمامه ، إما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو رؤية المقتدين به ، إلا أنه لا يصح اتباع المبلغ إذا قصد بتكبيره الإحرام بمجرد التبليغ فقط ، لأن صلاته تكون باطلة حينئذ فتبطل صلاة من يقتدى بتبليغه ، وإنما يصح الاقتداء في المسجد الواسع إذا لم يفصل بين الإمام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العربة ، أو نهر يسع زورقاً يمر فيه ، فإن فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء ، أما الصحراء فإن الاقتداء فيها لا يصح إذا كان بين الإمام والمأموم خلاه يسع صفون ، ومثل الصحراء المساجد الكبيرة (جداً) كبيت المقدس .

١٠ - يجب أن ينوى للمأموم الاقتداء بإمامه في جميع الصلوات ، وتكون النية من أول صلاته ، بحيث تقارن تكبيرة الإحرام ، فلو تقدمت عليها بزمن يسير عرفاً لا يضر ، فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ثم وجد إماماً في أثناءها فنوى متابعتها فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة ، فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة ، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد بأن ينوى مفارقة الإمام ، إلا لضرورة كأن أطل عليه الإمام .

أما نية الإمامة للإمام فلا تشترط في صحة الاقتداء إلا في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة كالجمعة .

١١ - أن لا يكون الإمام أدنى حالاً من المأموم ، فلا يصح اقتداء مفترض بمقتفل ، ولا قادر على الركوع بالمعجز عنه ، ولا كاسٍ بعازٍ لم يجد ما يستقر به ،

ولا متطهر بمتنجس عجز عن الطهارة ، ولا قارىء
بأى كما تقدم ، ونحو ذلك .

أما عن اقتداء القائم بالقاعد فيصح إذا كان
القاعد يستطيع أن يركع ويسجد ، أما العاجز عن
الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائم به إذا
كان قادراً .

١٢ — متابعة للأُموم لإمامه في أفعال الصلاة ،
والمتابعة تشمل أنواعاً ثلاثة :

الأول : مقارنة فعل المأموم لفعل إمامه ، كأن
يقارن إحرامه لإحرام الإمام ، وركوعه ركوعه ،
وسلامه سلامه ، ويدخل في هذا القسم ما لو ركع
قبل إمامه وبقي راعياً حتى ركع إمامه فتابعه فيه ،
فإنه يعتبر في هذه الحالة مقارناً له في الركوع .

الثاني : تعقيب فعل المأموم لفعل إمامه ، بأن
يأتى به عقب فعل الإمام مباشرة ثم يشاركه في باقيه .

الثالث : التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد إتيان الإمام بفعله متراخياً عنه ، ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده ، كأن يركع بعد رفع إمامه من الركعة وقبل أن يهبط إلى السجود ؛ فإنه يكون متابعاً له في الركوع .

وهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة ، أما إن سبق إمامه بركنين فعليين متواليين بغير عذر فصلاته باطلة ، وكذلك إن تأخر عنه بركنين فعليين متواليين ، ومثال الصبق كأن ينزل للسجود وإمامه قائم للقراءة ، فقد سبق إمامه بركنين هما الركوع والرفع منه ، ومثال التأخر كأن ينزل إمامه للسجود وهو قائم للقراءة ، فقد تأخر عن إمامه بركنين هما الركوع والرفع منه ، فصلاة المأموم باطلة في هاتين الحالتين لفحش المخالفة .

أما إن سبق لإمامه أو تأخر عنه بركنين فعليهما
 متوالهين - بعدد كالجمل أو النسيان فلا تبطل صلاته ؛ لكن
 لا يعتد بهذه الركعة ، وعليه أن يقضيها بعد سلام إمامه .
 ويجب على المأموم أن يدخل في الصلاة وأن
 لا يخرج منها قبل دخول أو خروج إمامه ، فتبطل
 صلاته إن سبق إمامه أو قارنه في تكبيرة الإحرام
 عمداً أو سهواً . وعليه أن يكبر بعد أن ينتهى الإمام
 من التكبير ، وإن خرج بالسلام قبل سلام إمامه
 بطلت صلاته إن كان عمداً ، وإن كان سهواً فعليها
 أن يسلم بعد سلام إمامه ، وإلا بطلت صلاته .
 أما مقارنة إمامه في السلام فمكرهة فقط .

١٣ - اتحاد فرض الإمام والمأموم ، فلا يصح
 صلاة ظهر خلف عصر ، ولا ظهر أداء خلف ظهر قضاء ،
 ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم
 الأحد ، وإن كان كل منهما قضاء .

مبحث الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة عن أصحاب الأعذار ، وهم :

- ١ - المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها .
- ٢ - الأعمى الذي لا يجد قائدا يقوده إلى المسجد ، إلا إذا أمكنه الوصول إلى المسجد بنفسه بدون مشقة .
- ٣ - الشيخ الهرم الذي يصعب عليه حضورها .
- ٤ - الخائف من برد وحر شديدين ، ومثلهما الوحل والمطر الشديدين .
- ٥ - الخائف من حبسٍ بمحتمل إن خرج إليها يحبس ظلما .
- ٦ - الخائف على ضياع مال أو نفس أو عرض .

مبحث كيفية وقوف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي يميز قام قدبا (١) عن يمين الإمام مع تأخره قليلا ، ففكره مساواته ووقوفه عن يساره أو خلفه ، وإذا كان معه رجلان قاما خلفه قدبا ، وكذلك إذا كان خلفه رجل وصبي ، وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل ، ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي ، وإذا اجتمع رجال وصبيان وخفائي وإناث قُدِّم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخفائي ، ثم الإناث .

وينبغي للإمام أن يقف وسط القوم ، فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بمخالفة السنة ، وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى

(١) أي على وجه الاستحباب .

يكونوا متأهلين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه (١).
والصف الأول أفضل من الثاني ، والثاني أفضل
من الثالث وهكذا ، ويندب للصبيان أن يكلوا الصف
الأول إذا كان ناقصا ولم يوجد من الرجال من يكله .
وينبغي للقوم إذا قاموا إلى الصلاة أن يتراصوا ،
ويسدوا الفرج ، ويسووا بين منابهم .

مبحث ما تدرك به الجماعة

تدرك الجماعة إذا شارك المأموم إمامه في جزء من
صلاته ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام ، فلو كبر
قبل سلام إمامه فقد أدرك الجماعة ولو لم يقعد معه ،
ولا فرق في إدراك فضل الجماعة بين أن تكون
في المسجد أو في البيت ، ولكنها في المسجد أفضل ،
إلا للنساء .

(١) سبق الحدث أن يتبين الإمام صلى على غير طهر ونحوه ،
أو يحدث للإمام طارئ يخرج به عن الصلاة ، ويقتضى ذلك أن يستخلف
من المأمومين من يقوم مقامه .

مبحث صلاة السبوق

للأمام إما أن يدرك الصلاة مع الإمام من أولها ،
ولما أن يفوته ركعة أو أكثر منها ، ففي الحالة الأولى
يسمى (مدركا) ، وفي الحالة الثانية يسمى (مسبوقا) .
والمسبوق إن أدرك الركوع مع الإمام فيعتبر
مدركا تلك الركعة ، ولا يعتبر مدركا للركوع إلا إذا
اطمأن مع الإمام فيه ، لأن الركوع بدون اطمئنان
لا يعتد به ، فانتفاء الطمأنينة كانتفاء الركوع ، فلا بد
أن يطمئن في الركوع قبل أن يرتفع الإمام عن أقل
الركوع ، وهو سيكون بعد حركة ، وذلك بمقدار :
سبحان ربى العظيم .

والمسبوق يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة ، وآخرها
بالنسبة للشهادتين ، فلو أدرك ركعة من المغرب قضى
ركعتين ، وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة ،
لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما : الأولى والثانية بالنسبة

للقراءة ، ويقعد على رأس الأولى منهما ويتشهد لأنها الثانية بالنسبة له ، فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة ثلاث قعدات .

ولو أدرك ركعة من صلاة رباعية : (الظهر أو العصر أو المشاء) قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة وسورة ويتشهد ، ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة وسورة ولا يتشهد ، ثم يقوم لقضاء الأخيرة ويقرأ فيها الفاتحة فقط .

ويجب على المسبوق ألا يقوم لقضاء ما فاتته إلا بعد أن يسلم إمامه .

مبحث سجود السهو

لسجود السهو حكم وسبب ومحل وصفة ؛ على التفصيل الآتي :

أولاً : حكمه :

واجب على القول الصحيح ، يأثم المصلي بتركه ولا تبطل صلاته إلا في حالة واحدة ، وهي إذا كان

مأموما وسجد إمامه للسهو ولم يسجد هو عمدا ،
وإذا ترك الإمام سجود السهو ؛ فلا يجب على المأموم
أن يسجد ، بل يندب له ذلك .

ثانيا : سببه :

١ — ترك بعض السنن ، وهي :

(١) التشهد الأول ، فمن تركه ثم قام وكان أقرب
للجلوس فليجلس ، وإن كان أقرب للقيام فلا يعود ،
فإن عاد عامدا عالما بطلت صلاته ، أما إن عاد ساهيا
أو جاهلا فلا تبطل .

(ب) القنوت الراتب كقنوت الوتر في النصف
الآخر من رمضان ، أو قنوت الصبح . فإن تركه ونزل
الجلوس حتى بلغ هو الركوع فلا يعود إليه ، فإن عاد
عالما عامدا بطلت صلاته ، أما إن عاد ساهيا
أو جاهلا فلا تبطل صلاته . وإن لم يبلغ حد الركوع
رفع ثانيا وأتى بالقنوت .

(ج) الإسرار في موضع الجهر أو الجهر في موضع الإسرار ، كأن يُسر في صلاة الصبح ، أو يجهر في إحدى الركعتين الأوليين من صلاة الظهر أو العصر .

٢ - يترك فرضاً كسجدة أو ركوع ، فإن تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فوراً ، وإن لم يتذكره إلا بعد فعل مثله قام المثل مقامه ؛ بحيث يعتبر أولاً ويلغى ما فعله بينهما ، فإن ترك الركوع مثلاً ثم تذكره قبل أن يأتي بالركوع الثاني ، أتى به ثم يلغى ما فعله أولاً ، ويمضي في إتمام صلاته ، ويسجد قبل السلام ؛ كما سيأتي . فإن تذكره بعد الإتيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول ، وهكذا يقوم المتأخر مقام المتقدم ويلغى ما بينهما متى تذكره قبل السلام .
وأما إذا تذكره بعد السلام ، فإن لم يطل الفصل عرفاً ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ، ولم يأت بفعل

كثير مبطل للصلاة ، تدارك ما فاتته ويسجد للسهو^(١) ،
وفي طول الفصل قولان :

الأول : يرجع فيه إلى العرف .
الثاني : ما يزيد على قدر ركعة .

وهذا كله عند تيقن المتروك ، أما إذا سلم من
صلاته وشك : هل ترك ركناً أو ركعة ؟ فلا يلزمه
شيء ، وصلاته صحيحة ، بخلاف ما لو شك في الصلاة
وهو فيها فإنه يبنى على اليقين ، فإن شك : أصلي ثلاثاً
أم أربعاً - فليغتبر صلى ثلاثاً ، ويأتى بالرابعة
ويسجد للسهو .

٣ - ارتكاب منهي عنه في الصلاة كزيادة قيام
أو ركوع أو سجود في غير محله على وجه السهو .

(١) فلو ترك الركوع مثلاً ، ثم تذكره بعد السلام بالشروط عاليه
وجب عليه أن يقوم ويركع ويأتى بما يكمل الركعة ويشهد ويسجد للسهو
م يسلم .

ما ذكرناه سابقاً في حق الإمام والمنفرد ،
أما المأموم فله أحوال ، هي :

١ - إذا سها خلف إمامه فلا يسجد للسهو ،
ويتحمل الإمام سهوه ، ولو تيقن المأموم في تشهده
أنه ترك الركوع أو الفاتحة مثلاً من ركعة : ناسياً
أو شك في ذلك ، فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة
ولا يسجد للسهو ؛ لأنه شك في حال اقتدائه
فيتحمله إمامه .

٢ - إذا كان المأموم مسبوقاً ، وسها في حالة قضائه
ما فاتته : أى في حالة كونه منفرداً ، فإنه يسجد للسهو .

٣ - إذا ترك الإمام سجود السهو ، فلا يجب
على المأموم أن يسجد للسهو ، بل يندب له ذلك .
وقد تقدم أن المأموم يجب عليه أن يسجد للسهو
إذا سها إمامه ، وإذا لم يسجد بطلت صلاته .

ثالثاً : محل سجود السهو وصفته :

محل سجود السهو ، بعد التشهد ، والصلاة على النبي وآله ، وقبل السلام .

وصفته أن يسجد سجدتين كسجود الصلاة .

« وصلى الله على سيدنا محمد ،

وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم » .

بعض المراجع الأساسية

في فقه المذاهب الأربعة

أولاً : الفقه الحنفي

١ — المبسوط لشمس الأئمة السرخسي المتوفى ٤٨٣ هـ .

٢ — بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للسكاساني
المتوفى ٥٨٧ هـ .

٣ — شرح فتح القدير لابن الهمام المتوفى ٨٦١ هـ .

ثانياً : الفقه المالكي

١ — المدونة للإمام بن أنس المتوفى ١٧٩ هـ .

رواية سحنون عن ابن القاسم عن الإمام مالك .

٢ — مواهب الجليل للخطاب المتوفى ٩٥٤ هـ .

وبهامشه التاج والإكليل للمؤلف المتوفى ٨٩٧ هـ .

- ٣ — حاشية الدسوقي للشيخ الدسوقي المتوفى ١٢٣٠ هـ ؛
على الشرح الكبير للرددير المتوفى ١٢٠١ هـ .

ثالثاً : الفقه الشافعى

- ١ — الأم للإمام الشافعى المتوفى ٢٠٤ هـ .
٢ — كتاب المذهب لالشيرازى المتوفى ٤٧٦ هـ وشرحه
المجموع للإمام النووى المتوفى ٦٧٦ هـ .
٣ — معنى المحتاج للشربى الخطيب المتوفى ٩٧٧ هـ
على متن النهاج للنووى المتوفى ٦٧٦ هـ .

رابعاً : الفقه الحنبلى

- ١ — المعنى لابن قدامة المتوفى ٦٣٠ هـ .
٢ — مجموعة فتاوى ابن تيمية المتوفى ٧٢٨ هـ
وكذا مجموعة رسائله .
٣ — كشف القناع للبهوتى المتوفى ١٠٥١ هـ .

هذا . وقد طبعت وزارة الأوقاف كتاب الفقه
على المذاهب الأربعة فيما يختص بالعبادات .

ولقد قمت بمراجعة بعض الأحكام الواردة فيه
على مصادرها الأصلية ، فوجدتها مطابقة لها ، مما يدل
على دقة وأمانة واضعيه .

ولقد استفدت من هذا الكتاب إفادة كبيرة في
بحثي هذا .

فهرس

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|--|
| ٣ | المقدمة وبها أشياء مفيدة . |
| ٩ | باب الطهارة : مبحث أقسام المياه . القسم الأول وهو الطهور . |
| ١١ | القسم الثاني وهو الطاهر غير الطهور . القسم الثالث وهو المتنجس . |
| ١٣ | مبحث النجاسة . |
| ١٤ | أنواع النجاسة . |
| ١٧ | المفوق عنه من النجاسة . |
| ٢٠ | كيفية إزالة النجاسة — طهارة الثوب . |
| ٢١ | طهارة المكان — طهارة البدن . طهارة الأواني المتنجسة . |
| ٢٢ | طهارة باقى المائعات والجامدات . |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ٢٢ | مبحث قضاء الحاجة والاستنجاء . آداب قاضى الحاجة . |
| ٢٤ | شروط مكان قاضى الحاجة . |
| ٢٧ | ما يحرم على قاضى الحاجة . |
| ٢٨ | مكروهات قاضى الحاجة . |
| ٣٠ | الاستبراء — الاستنجاء والاستجمار . |
| ٣١ | شروط الحجور ونحوه مما يستجمر به . |
| ٣٣ | شروط الخارج . |
| ٣٣ | مبحث الوضوء — فرائض الوضوء . معنى فرائض الوضوء . |
| ٣٥ | سنن الوضوء . |
| ٣٩ | معنى سنن الوضوء — مكروهات الوضوء . |
| ٤١ | معنى مكروهات الوضوء — نواقض الوضوء . |
| ٤٣ | قاعدة فقهية هامة . |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ٤٥ | معنى نواقض الوضوء . |
| ٤٥ | مبحث وضوء المذور . |
| ٤٥ | كيفية معرفة ابتداء ثبوت العذر في أول حدوثه . |
| ٤٥ | كيفية معرفة بقاء العذر بعد ثبوته . |
| ٤٦ | كيفية معرفة زوال العذر . |
| ٤٦ | حكم المذور . |
| ٤٩ | الأمر التي يمنع منها الحدث الأصغر . |
| ٤٩ | مبحث الغسل : موجبات الغسل . |
| ٥١ | فرائض الغسل . |
| ٥٢ | سنن الغسل — مكروهات الغسل . |
| ٥٣ | الأمر التي يمنع منها الحدث الأكبر . |
| ٥٦ | المسح على الخفين : حكمه — شروطه . |
| ٥٨ | المسح على الجوارب وشروطه . |
| ٥٨ | العذر المفروض مسحه . |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ٥٩ | كيفية المسح — مدة المسح . |
| ٦٠ | مكروهات المسح — مبطلات المسح . |
| ٦١ | مبحث التيمم : |
| ٦١ | شروط صحة التيمم — معنى شروط صحة التيمم — أسباب التيمم . |
| ٦٥ | أركان التيمم — معنى أركان التيمم . |
| ٦٦ | سنن التيمم — مكروهات التيمم . |
| ٦٨ | مبطلات التيمم — مبحث فاقد الطهورين — مبحث المسح على الجبيرة ونحوها . |
| ٧١ | مباحث الحيض والنفاس والاستحاضة . |
| ٧١ | أولاً : الحيض — تعريفه — شروطه . |
| ٧٢ | مدة الحيض — مدة الطهر — حكم النقاء في أيام الحيض . |
| ٧٣ | ثانياً : للنفاس — تعريفه . |
| ٧٤ | مدة النفاس — حكم النقاء في أيام النفاس . |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|---|
| ٧٥ | ثالثاً : الاستحاضة - تعريفها . |
| ٧٦ | باب الصلاة : شروط صحة الصلاة ومعناها . أركان الصلاة : |
| ٨٠ | معنى أركان الصلاة - سنن الصلاة الداخلية فيها . |
| ٨٩ | سنن الصلاة الخارجة عنها ومعنى سننها . مكروهات الصلاة : |
| ٩٢ | معنى مكروهات الصلاة . |
| ٩٢ | مبطلات الصلاة . |
| ٩٧ | مبحث الأوقات التي تكثر فيها الصلاة . |
| ٩٩ | مبحث صلاة الجماعة : تعريفها - حكمها - شروطها . |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|---------------|--|
| ١٠٩ | مبحث الأعذار التي تسقط بها الجماعة - |
| ١١٠ | مبحث كيفية وقوف المأموم مع إمامه . |
| ١١١ | مبحث ما تدرك به الجماعة . |
| ١١٢ | مبحث صلاة المسبوق . |
| ١١٣ | مبحث سجود السهو : حكمه - سببه |
| ١١٨ | محل سجود السهو وصفته . |
| ١١٩ | بعض المراجع الأساسية في فقه المذاهب الأربعة . |
| ١٢٢ | فهرس |

طبع على نفقة الله
هدية لروح

صفية رشاد كامل كيلاني

غفر الله لها ولوالديها ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

مطبعة الكيلاني

البريد ١٠٠٠، رشاد كامل كيلاني

٢٢٢٢ طبع في القاهرة - ١٩٩٩

٩١١٥٩٨

طبع على نفقة الله
هدية لروح

صفحة رشاد كامل كيلاني

خفر الله لها ولوالديها ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

مطبعة الكيلاني

البريد الإلكتروني: رشاد كامل كيلاني

٢٢ شارع قنطرة العدة - باب القاهر

ت ٩١٨٥٩٨

Bibliotheca Alexandrina



0285076